



البنك المركزي التونسي
BANQUE CENTRALE DE TUNISIE

مجلس نواب الشعب - جلسة حوار مداخلة محافظ البنك المركزي التونسي

7 فيفري 2020



المحاور

أ.وضعية التوازنات الجمالية للاقتصاد

- 1.القطاع الحقيقي
- 2.القطاع الخارجي: ميزان المدفوعات
- 3.القطاع الخارجي: سوق الصرف والموجودات الصافية من العملة الأجنبية
- 4.القطاع النقدي
- 5.نشاط القطاع البنكي

II.الترقيم السيادي وتقييم المؤسسات الدولية المانحة

- 1.الترقيم السيادي المسند إلى تونس من قبل الوكالات الدولية لتصنيف المخاطر
- 2.أهم المستجدات مع صندوق النقد الدولي

III.أهم البرامج والمشاريع للفترة الحالية

- 1.المخطط الاستراتيجي 2019-2020
- 2.تطوير هيكلية وقدرات البنك
- 3.التفاعل الايجابي للبنك المركزي مع المؤسسات الناشئة لدعم الابتكار في المجال المصرفي والمالي
- 4.مبادرات البنك المركزي لتعزيز الاندماج المالي
- 5.مبادرات البنك المركزي لترشيد التداول النقدي
- 6.مبادرات البنك المركزي لتيسير الدفع من الخارج للخدمات والسلع المنتجة في تونس
- 7.تطوير اشعاع البنك المركزي في محيطه الاقليمي

حصيلة الوضع الاقتصادي سنة 2018

- تحسن طفيف في النمو بفضل حسن أداء القطاع الفلاحي غير أنه يبقى بعيدا عن مستويات ما قبل سنة 2010 وغير كاف لاحتواء الطلبات المتزايدة على سوق الشغل.
- ضغوطات كبرى على الميزانية العمومية وتفاقم تداين الدولة.
- ضغوطات غير مسبقة على التوازنات الخارجية.
- تفاقم العجز المزدوج نتج عنه تآكل المدخرات من العملة الأجنبية.
- ارتفاع قياسي للحجم الجملي لإعادة تمويل البنك المركزي.
- انزلاق سعر صرف الدينار إزاء أبرز العملات الأجنبية.
- تفاقم خطر انزلاق التضخم وتداعياته السلبية على دوامة الأسعار والأجور والتوازنات الاقتصادية الكلية.

تطور أهم مؤشرات الظرف الاقتصادي الوطني و حصيلة سنة 2019

المؤشرات	2010	2015	2016	2017	2018	2019
القطاع الحقيقي						
1- النمو بالأسعار القارة	3,0	1,1	1,0	1,9	2,5	1,1% في 9 أشهر الأولى
2- نسبة البطالة	13,0	15,4	15,5	15,5	15,5	15,1% في ث 3
3- التضخم (به%)	3,3	4,9	3,7	5,3	7,3	6,7
ديسمبر/ديسمبر	3,3	4,1	4,2	6,2	7,5	6,1
4- نسبة الاستثمار من الناتج (%)	24,6	19,9	19,1	18,8	18,5	18,5% مقدرة
5- الادخار (به% من الدخل الوطني المتاح)	21,1	11,2	10,5	8,9	9,3	8,5% مقدرة
القطاع الخارجي						
6- عجز الميزان الجاري (%) من الناتج	4,8	8,9	8,8	10,2	11,1	8,8
7- تغطية الواردات بالصادرات (به%)	73,9	69,7	69,8	68,8	68,3	69,3
8- العائدات السياحية: التغير بـ %	1,5	33,4-	1,7-	19,3	46,3	35,7
9- مداخيل الشغل: التغير بـ %	11,3	2,9-	1,2	16,9	10,1	15,0
10- (عائدات السياحة + مداخيل الشغل) / العجز التجاري	78	52,3	49,9	47,5	48,2	58,8
11- مخزون العملة الأجنبية (بأيام التوريد)	147	128	112	93	84	111
12- الدين الخارجي/ الدخل الوطني المتاح (%)	37,3	48,7	53,7	63,4	72,5	66,0
13- سعر الصرف: تغيرات آخر الفترة %						
أورو/دينار	1,2-	2,0	8,7	17,6-	14,0-	9,1+
دولار/دينار	8,4-	8,4-	13,1-	5,8-	17,0-	7,0+
المالية العمومية						
14- حاصل الميزانية/الناتج (%)	1,0-	4,8-	6,1-	6,1-	4,8-	3,5-
15- دين الدولة/الناتج (%)	40,7	55,4	62,4	70,2	77,1	72,7
القطاع النقدي						
15- تطور الكتلة النقدية ن 3 بـ %	12,1	5,3	8,1	11,4	6,6	8,4
16- المساعدات للاقتصاد: التغير بـ %	19,6	6,2	9,7	12,7	9,3	3,5
17- إجمالي حجم إعادة تمويل البنك المركزي التونسي بملايين الدينارات (نهاية الفترة)	331	4902	6711	10962	15805	11462 م د

القطاع الحقيقي

عرف الاقتصاد التونسي عدة صدمات خارجية. وقد شهد النمو عودة تدريجية منذ سنة 2017 قبل أن يسجل تراجعاً ملحوظاً خلال 2019 نتيجة:

- تواتر عوامل ظرفية غير ملائمة أثرت على القيمة المضافة للعديد من قطاعات الإنتاج.
- وتعطل محركات النمو الرئيسية.

التقديرات من جهة الطلب

- **الطلب الداخلي:** ضعف الطلب الداخلي وخاصة الاستثمار (0,3%) والاستهلاك الخاص (1,8% مقابل 2,1%) مقابل ارتفاع نسبي للاستهلاك العمومي (0,8% مقابل 0,3%) المرتبط بزيادات الأجور في الوظيفة العمومية.
- **الطلب الخارجي:** تحسن الصادرات الصافية نتيجة انخفاض الواردات بنسق أسرع من الصادرات.

تأثير العوامل على القطاعات في سنة 2019

- **عوامل خارجية:** ضعف الطلب الخارجي لبلدان منطقة الأورو والذي أثر سلباً على الصناعات المعملية.
- **عوامل داخلية:** صابة محدودة لزيت الزيتون وصعوبات في قطاعي المحروقات والفسفاط.

المساهمة في النمو الاقتصادي بـ %



*2019	2018	2017	
1,3	2,5	1,9	النمو
1,7	9,8	2	الزراعة
0,3-	0,6	0,5	الصناعات المعملية
0,9	1,2-	-3,4	الصناعات غير المعملية
2,2	3,2	4,5	الخدمات المسوقة
1,0	0,3	0,7	الخدمات غير المسوقة

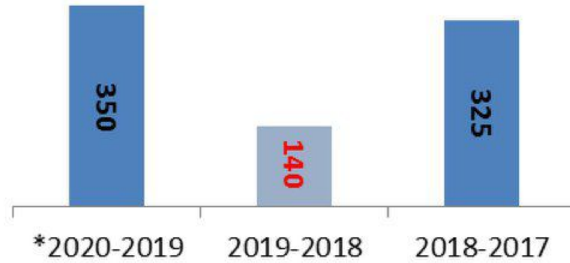
المصدر: وزارة التنمية والاستثمار والتعاون

* 2019 تقديرات

الدولي.

يعزى انخفاض الإنتاج الصناعي إلى ارتباط النشاط الاقتصادي بعدة عوامل ظرفية وهيكلية.

انتاج زيت الزيتون بالآلف طن



تأثير الموسم الفلاحي وخاصة صابة الزيتون على الصناعات الغذائية

2020 متوقعة	2019 مقدرة	2018	2017
1,4	1,2	1,9	2,4



نمو منطقة
الأورو

تأثير الطلب من منطقة الأورو على الصناعات المعملية المصدرة

تأثير عدم انتظام الإنتاج والنقل خاصة في الحوض المنجمي على نشاط الفسفاط ومشتقاته

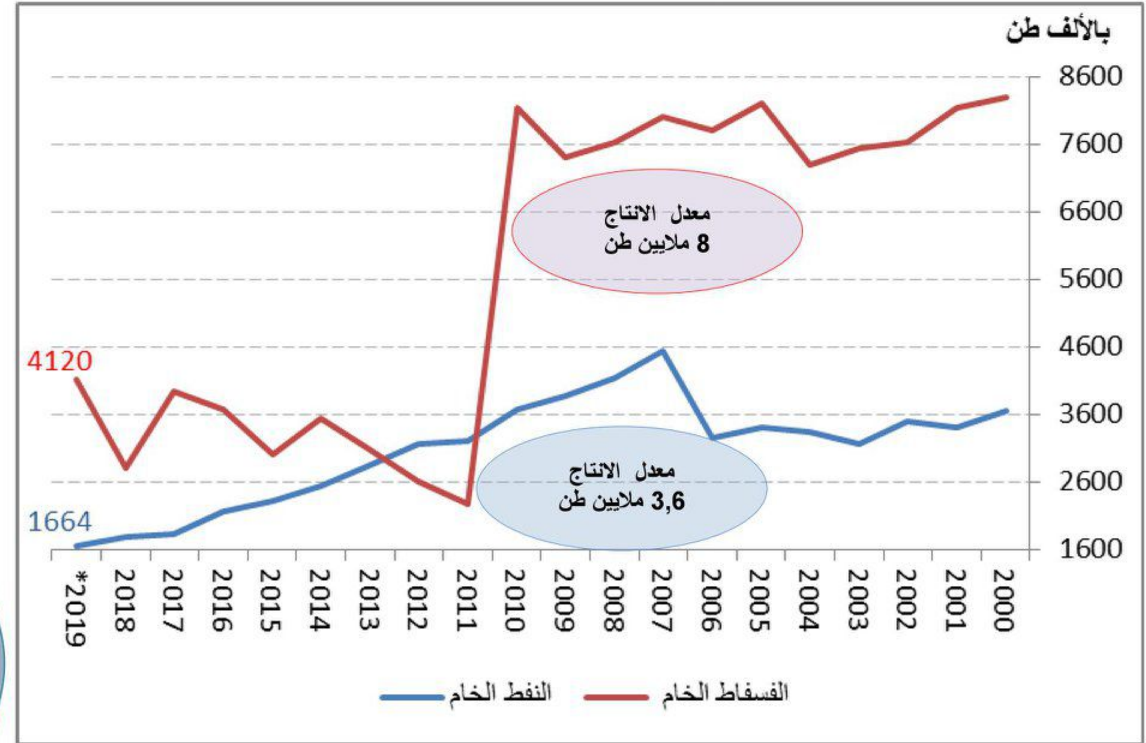
تأثير النضوب الطبيعي لأهم حقول النفط والغاز وضعف الاستثمار في نشاط التنقيب والاستكشاف

مؤشر الانتاج الصناعي (سنة الأساس 2010) (ب %)

18/19	17/18	
3,5-	0,5-	المؤشر الجملي (11 شعرا الأولى)
4,0-	0,0	الصناعات المعملية، منها:
2,4-	5,9	الصناعات الغذائية
1,8-	1,4	الصناعات الميكانيكية والكهربائية
2,8-	1,1	النسيج والملابس والجلود
1,9	8,1-	الصناعات الكيماوية
14,8	12,5-	المناجم
7,6-	2,1-	الطاقة

- تحسّن نسبي لإنتاج الفسفاط في سنة 2019: حوالي 4,1 ملايين طن مقابل توقعات بـ 6 ملايين طن.
- لم يسمح بتعاف ملموس للصناعات الكيماوية (مشتقات الفسفاط).
- تواصل تراجع إنتاج المحروقات وانخفاض اتاوة الغاز الجزائري مقابل تطور الطلب الوطني إضافة لتقلبات الأسعار العالمية للطاقة.

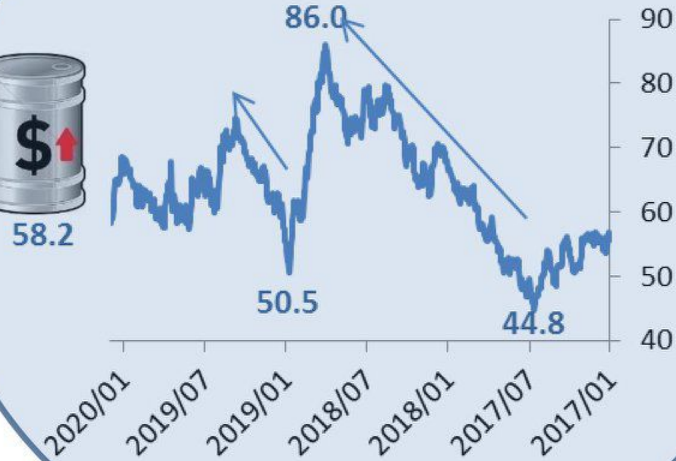
تطور إنتاج النفط و الفسفاط الخام



المصدر: وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة.

* 2019 أرقام أولية.

سعر برميل برنت بالدولار

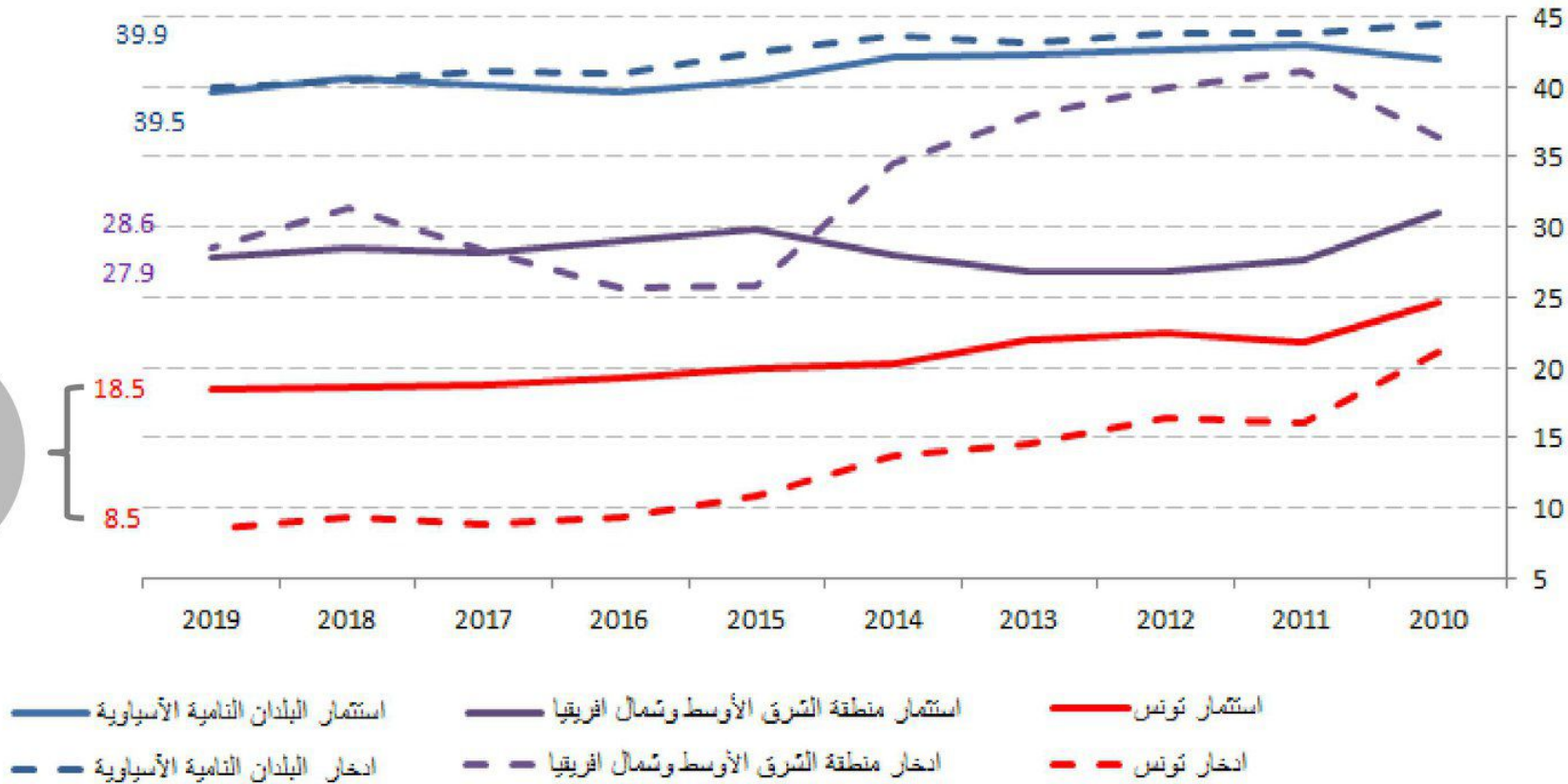


ضغط على توازن ميزان المدفوعات وميزانية الدولة.

- ضعف الاستثمار (الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر) والادخار في تونس مقارنة بالمعدلات التاريخية ومعدلات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:
- أسباب ظرفية: تأثير صعوبة الظرف الاقتصادي على إيرادات المتعاملين الاقتصاديين، حالة الترقب الاقتصادي، نسب فائدة حقيقية سالبة في الفترة السابقة.
 - أسباب هيكلية: ضعف الادخار المؤسسي.

مقارنة نسب الاستثمار والادخار بتونس مع معدلات مناطق أخرى

%



اتساع
فجوة
التمويل

القطاع الحقيقي

القطاع الخارجي

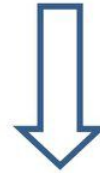
ميزان المدفوعات

تطور ميزان المدفوعات خلال سنة 2019

تدعم هام لصافي دخول رؤوس الأموال
الخارجية حيث بلغ 15,2 مليار دينار
(مقابل 13,4 مليار دينار خلال سنة
2018)

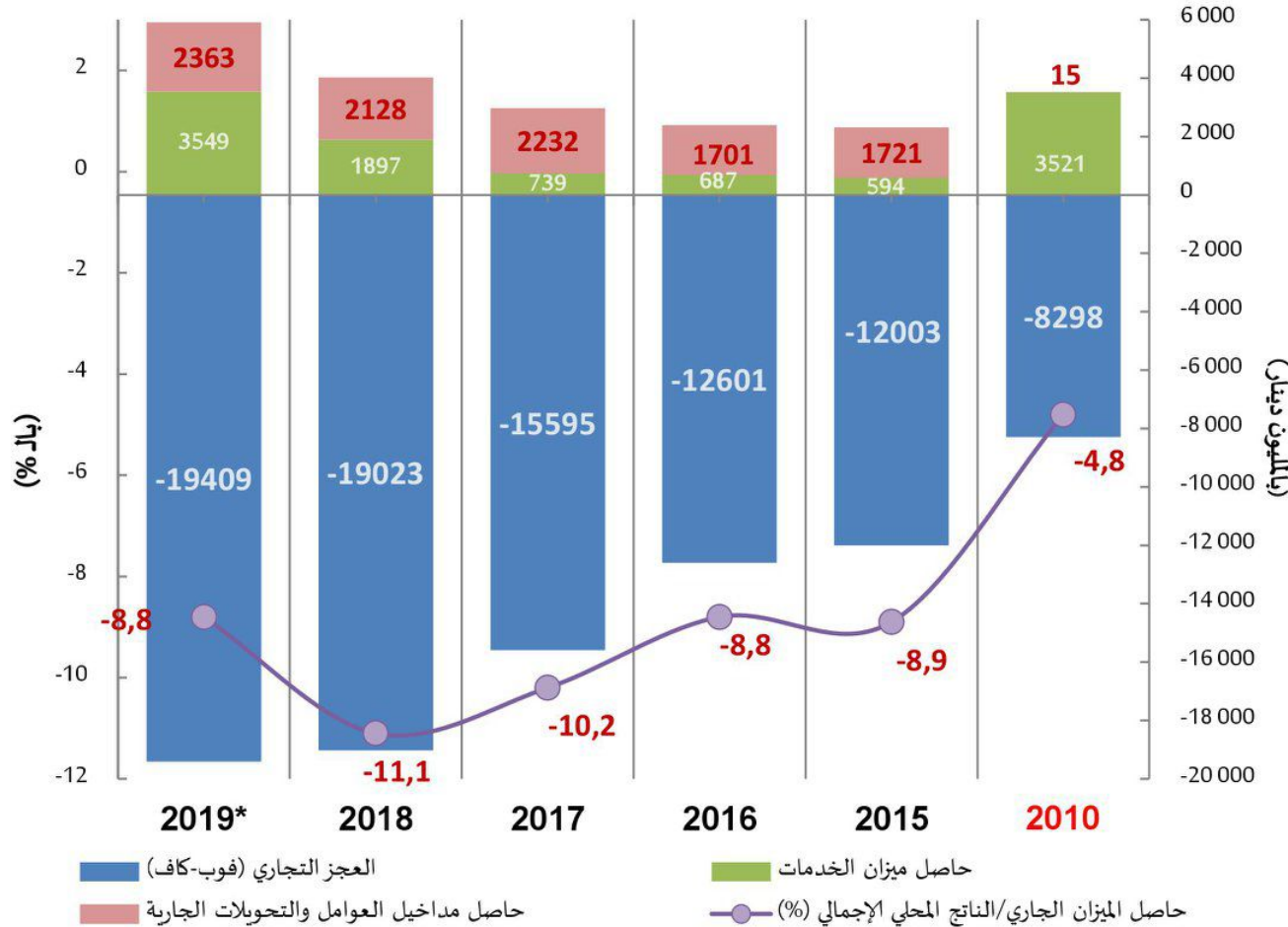


تقلص عجز ميزان المدفوعات
الجارية ليمثل 8,8%
من الناتج المحلي الإجمالي
مقابل 11,1% في سنة 2018



تدعم هام للموجودات الصافية من العملة الأجنبية :
19.465 م.د أو 111 يوم توريد في موفى سنة 2019 مقابل 13.974 م.د أو 84 يوم توريد في موفى سنة 2018

تطور أهم حواصل الميزان الجاري



* أرقام أولية

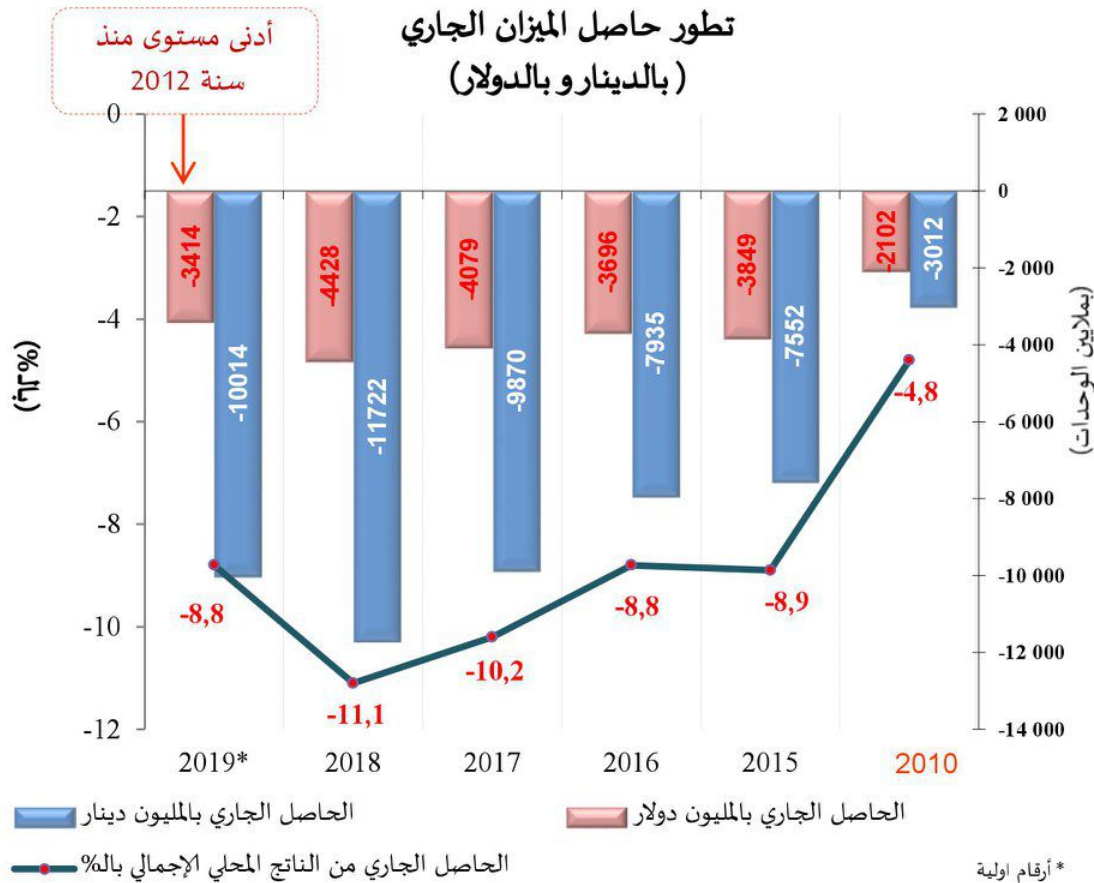
تباطؤ نسق تفاقم عجز الميزان التجاري (فوب/كاف) خلال سنة 2019 حيث لم يتوسع إلا بـ 2% ليبلغ 19.409 م.د.

تحسن فائض ميزان الخدمات بـ 1.652 م.د. ليرتفع إلى 3.549 م.د. خاصة على إثر الانتعاشة الهامة للمداخيل السياحية.

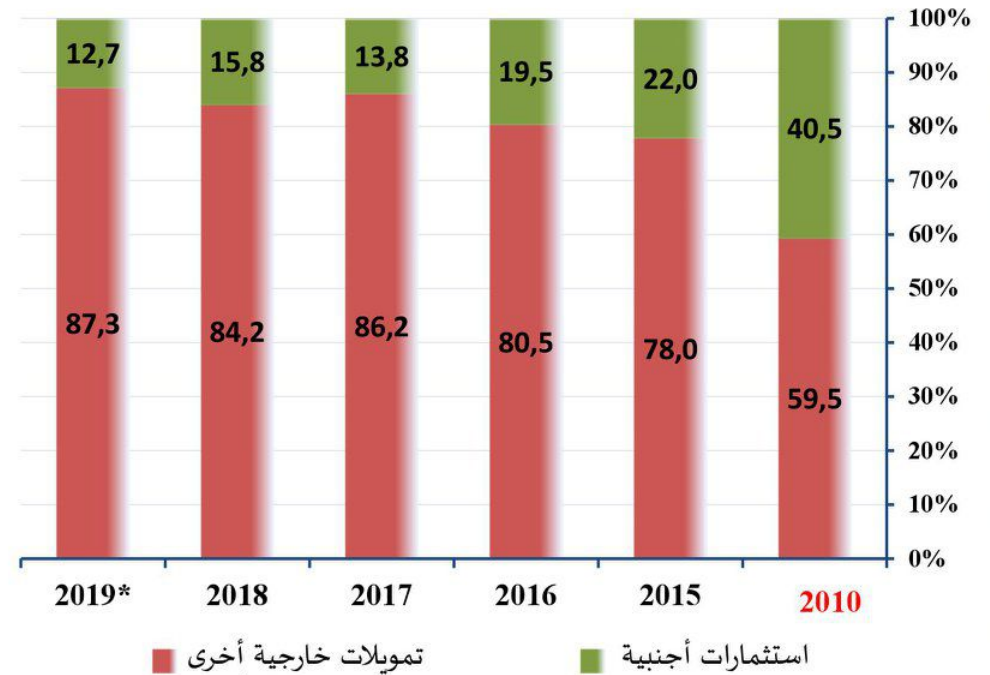
تحسن فائض ميزان مداخيل العوالم والتحويلات الجارية بـ 235 م.د. ليبلغ 2.363 م.د. بالعلاقة مع التزايد الملحوظ لمداخيل الشغل.

تطور الحاصل الجاري بالدينار و بالدولار و تطور التمويل الخارجي

تطور حاصل الميزان الجاري
(بالدينار و بالدولار)



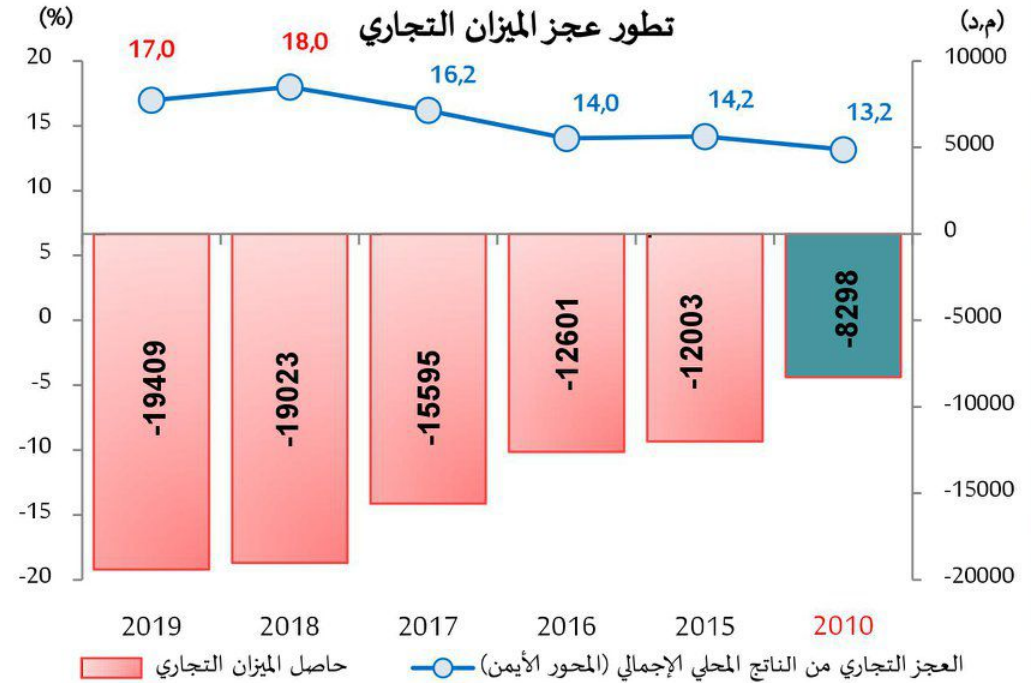
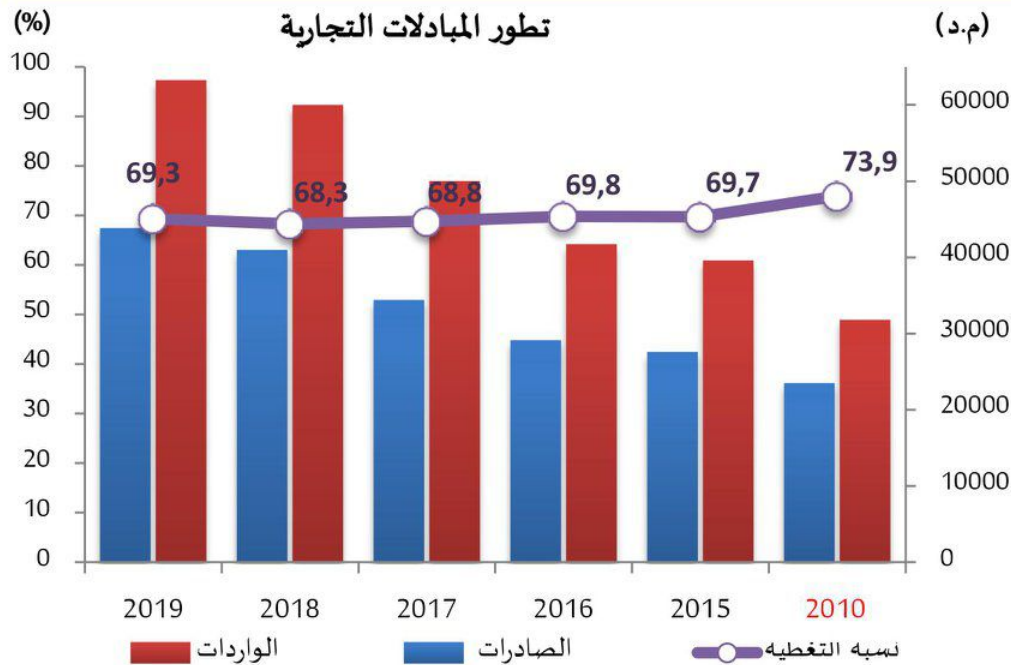
تطور التمويل الخارجي



- تراجع هام لنسبة التمويل الخارجي في شكل استثمارات أجنبية لينخفض من 40,5% سنة 2010 إلى 12,7% سنة 2019.

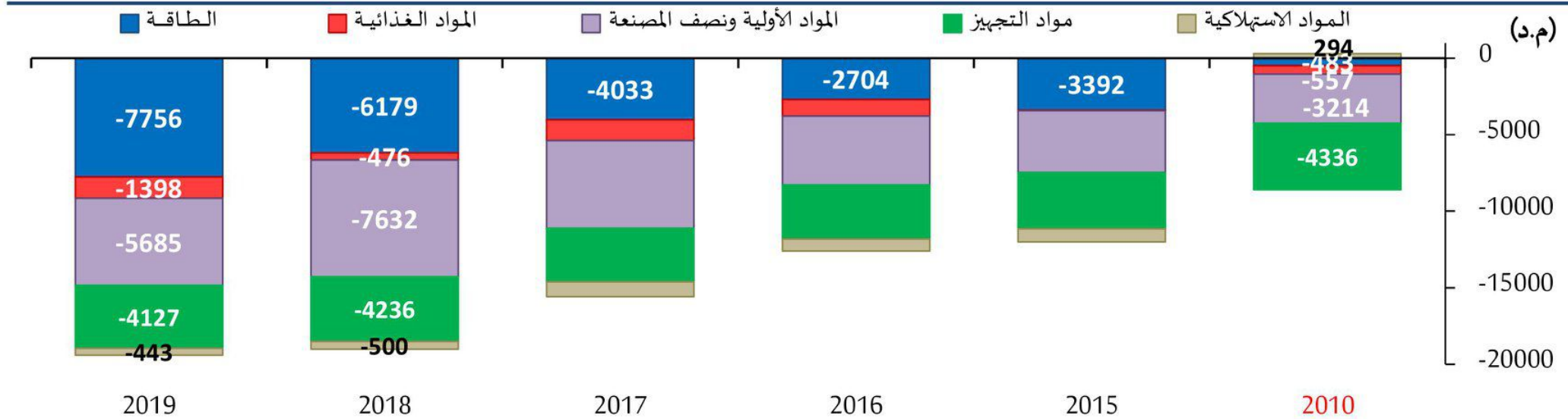
- العمل على تحسين مناخ الأعمال حيث أصبح من الضروري مزيد استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق التوازنات الخارجية وتوفير مواطن الشغل والتخفيض من التداين الخارجي.

تطور الميزان التجاري خلال 2019



- تراجع مدى اتساع عجز الميزان التجاري بالأسعار الجارية: 2% فقط خلال سنة 2019 ليبلغ 19,4 مليار دينار (مقابل 22% خلال سنة 2018 و 23,7% خلال سنة 2017). أمّا بالدولار، فقد تراجع العجز التجاري مقارنة بسنة 2018 بـ 8,1% ليعود إلى 6.617 مليون دولار.
- سجلت المبادلات التجارية تباطؤاً بالأسعار الجارية حيث تزايدت الصادرات والواردات بـ 7% و 5,4% على التوالي (مقابل 19,1% و 20% قبل سنة).
- بالأسعار القارة، سجلت كل من الصادرات والواردات تراجعاً بـ 5,2% و 8,6% مقابل تزايد بـ 3,8% و 0,8% على التوالي سنة 2018.
- تدهور نسبة أسعار التبادل التجاري (termes de l'échange) بـ 2,1% سنة 2019 بالمقارنة مع سنة 2018.

أهم العوامل المؤثرة على الميزان التجاري خلال 2019



- توسع هام لعجز الميزان الغذائي، حيث انتقل من -476 م.د سنة 2018 الى -1.398 م.د خلال سنة 2019 وذلك نتيجة الانخفاض الملحوظ لصادرات زيت الزيتون (1.387 م.د مقابل 2.125 م.د قبل سنة).
- تواصل تدهور عجز ميزان الطاقة خلال سنة 2019 حيث توسع بـ 1,6 مليار دينار ليناهز 7,8 مليار دينار (- 2,6 مليار دولار) أي ما يمثل 40% من العجز التجاري الجملي وذلك أساسا نتيجة التزايد الملحوظ لمشتريات الغاز الطبيعي (+69,9%).
- تقلص العجز التجاري بـ 1,2 مليار دينار مقارنة بسنة 2018 دون احتساب ميزان الطاقة (-11,6 مليار دينار مقابل -12,8 مليار دينار خلال 2018).
- انتعاشة نسبية لمبيعات قطاع الفسفاط ومشتقاته (+21,3% مقابل -2,7% قبل سنة) إلا أنه يبقى دون المستوى المأمول.
- تباطؤ واردات مواد التجهيز (9,5% مقابل 15,6% قبل سنة) إضافة إلى انخفاض مشتريات المواد الأولية ونصف المصنعة (-2% مقابل +22,5% قبل سنة) بالعلاقة مع ركود النشاط الاقتصادي وكذلك الاستثمار.

تراجع واردات أهم الشركات في سنة 2019 مقارنة بـ 2018

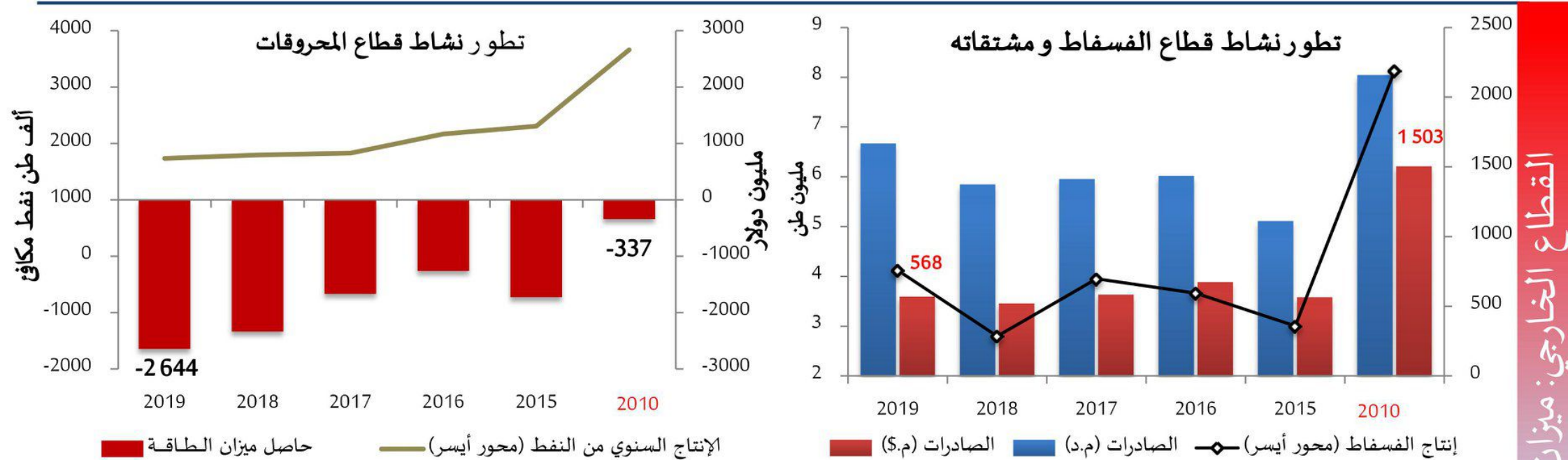
واردات أهم الشركات التي سجلت مشترياتها ارتفاعا ملحوظا خلال 2018 ليعقبه انخفاض هام سنة 2019

بالمليون دولار

التغيرات بـ%		السنوات			مجموعات المواد
2019/2018	2018/2017	2019	2018	2017	
75-	56	67	142	86	المواد الاستهلاكية
112-	14	75	187	173	مواد التجهيز
266-	153	380	646	493	المواد الأولية ونصف المصنعة
28-	59	216	245	186	المواد الغذائية
482-	282	738	1220	938	المجموع

- سجلت عينة من الشركات ارتفاعا مفرطا ل وارداتها خلال 2018 (قاربة +30% بالدولار) مقارنة بالمستويات المعهودة شملت بالأساس المواد الأولية ونصف المصنعة لتبلغ 1220 م. دولار. وبالمقابل، شهدت واردات هذه الشركات خلال 2019 انخفاضا بحوالي 40% بالدولار لتراجع إلى 738 م. دولار.
- تعكس هذه النتائج قيام هذه العينة من الشركات بعمليات تخزين أكثر من الحاجة خلال سنة 2018 توقيا من أثر تدحرج سعر صرف الدينار مقابل عملات التوريد. وقد وقع انتهاج هذا السلوك من قبل العديد من المتعاملين الاقتصاديين خلال 2018 بشكل ضاعف من الضغوطات على سعر صرف الدينار.

تطور الميزان التجاري خلال سنة 2019



- رغم الانتعاشة النسبية لمبيعات قطاع الفسفاط في سنة 2019 إلا أنها تبقى بعيدة عن المستويات المسجلة قبل سنة 2011 **نقص أرباح مقدرب 935 مليون دولار سنة 2019 مقارنة بسنة 2010 كما يقدر النقص المتراكم منذ سنة 2011 بـ 6,7 مليار دولار.**
- واصل عجز ميزان الطاقة تفاقمه منذ سنة 2011 نتيجة الانخفاض المتواصل لإنتاج النفط وتراجع الاستثمار في هذا القطاع (-2644 مليون دولار خلال 2019 مقابل -337 مليون دولار خلال 2010).

العائدات السياحية ومداخيل الشغل



- تحسن المداخيل السياحية بـ 35,7% (+27,4% دون اعتبار تأثير سعر الصرف). أما بالدولار، فقد بلغت المداخيل السياحية 1916 مليون دولار إلا أن مستواها يبقى دون مستوى 2010 (-22,1%).
- تحسن مستوى مداخيل الشغل (نقدا وعينا) في سنة 2019 بـ 15% لتبلغ 5.791 م.د، علما وأن التحويلات النقدية قد سجلت تزايدا بـ 20,1% لتستقر في مستوى 4.949 م.د (+12,8% بدون اعتبار أثر سعر الصرف).
- تراجع نسبة تغطية عجز الميزان التجاري بالعائدات السياحية ومداخيل الشغل: 58,8% في سنة 2019 مقابل 78% في سنة 2010.

مؤشرات الدين الخارجي متوسط وطويل المدى

- شهدت نسبة التداين الخارجي متوسط وطويل المدى في الفترة 2011-2018 ارتفاعا ملحوظا، يعود خاصّة إلى تسارع وتيرة السّحوبات إضافة لتأثيرات الصّرف الموجبة على تنامي قائم الدّين، مقابل ضعف النموّ الاقتصادي. وبالمقابل تراجعت هذه النسبة في 2019 إلى 66% من الدّخل الوطني المتاح الإجمالي، ويعزى هذا التراجع جوهريا إلى تأثيرات الصّرف السالبة على قائم الدّين بفعل ارتفاع الدينار مقابل أهم عملات التداين.
- تعكس التوقعات المتعلقة بسنة 2020 نسق التداين المنتهج انطلاقا من سنة 2011. فبالنسبة لخدمة الدين الخارجي متوسط وطويل المدى، ستمثل سنة 2020 حلقة مهمة من سلسلة الضغط التي انطلقت منذ 2017 والتي ستتواصل مبدئيا إلى حدود 2025، وذلك بفعل تواتر السداد السنوي لأصول قروض رقاعية، باستثناء سنة 2018، إضافة إلى تزامنه مع استحقاقات قروض صندوق النقد الدولي.

يتوقع أن يبلغ قائم الدّين الخارجي متوسط وطويل المدى 80.957 م.د في موفى 2020 مقابل 76.974 م.د سنة 2019، بينما ستراجع نسبة التداين من الدّخل الوطني المتاح الإجمالي من 66% إلى 63,4% (من 67,3% إلى 64,6% مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي).

ينتظر أن تبلغ خدمة الدين الخارجي متوسط وطويل المدى 9.501 م.د سنة 2020 مقابل 9.265 م.د سنة 2019 أي بزيادة 2,5%.
أهم استحقاقات سنة 2020 : خلاص أصل قرضين رقاعيين بمبلغ 250 مليون دولار (أفريل) و 400 مليون أورو (جوان).

تطور الدين الخارجي ونسبة خدمة الدين متوسط وطويل المدى



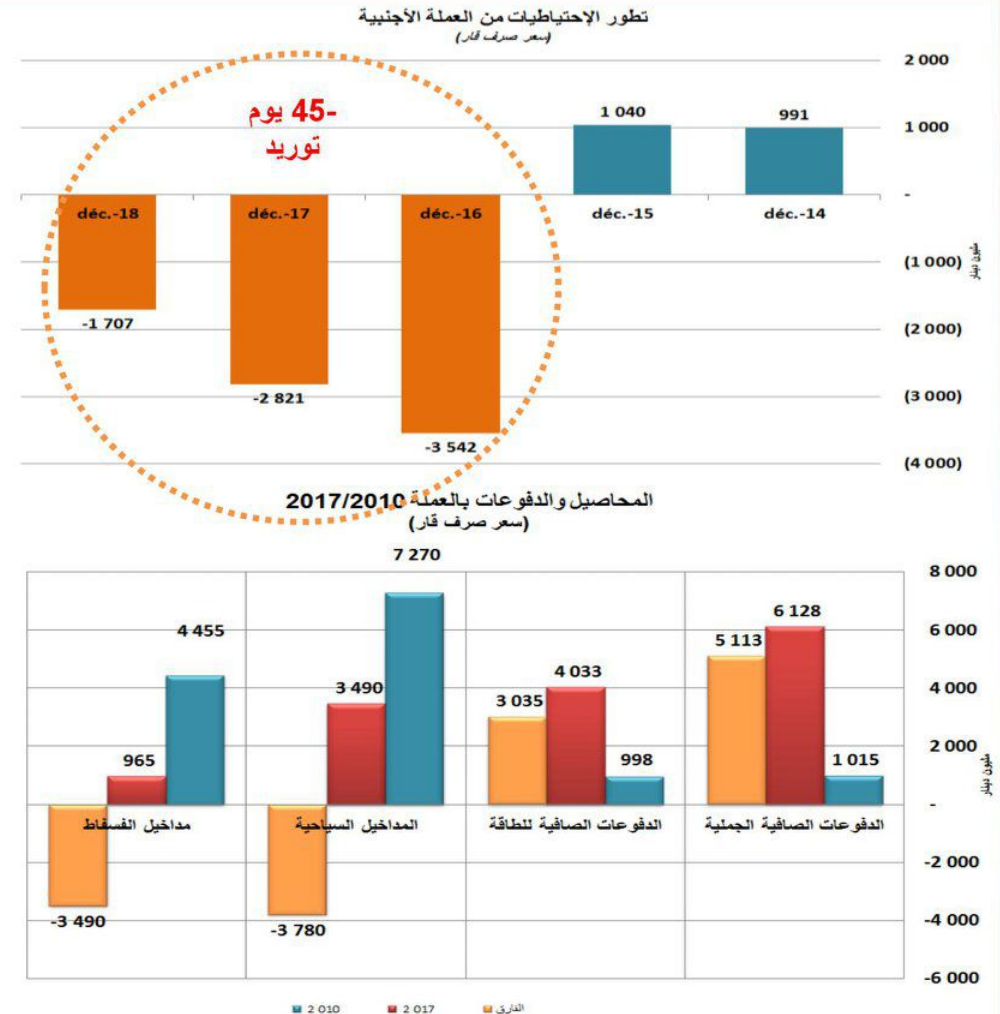
القطاع الخارجي

سوق الصرف والموجودات الصافية من العملة الأجنبية

انخفاض كبير للمخزون الوطني من العملة الأجنبية خلال السنوات 2018-2017-2016

✓ سجل المخزون الوطني من العملة الأجنبية خلال الفترة 2018-2016 تقلصا كبيرا بلغ ما يعادل شهر ونصف يوم توريد (45 يوم توريد)، وهو ما ولد مخاوف متفاقمة لدى المتعاملين الاقتصاديين المحليين والمستثمرين الأجانب وكذلك المؤسسات المالية العالمية ووكالات التقييم حول قدرة تونس على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية في المستقبل. وبالتالي، صُنّفت تونس من بين البلدان المهددة جديا بخطر الانزلاق في أزمة خانقة على مستوى ميزان المدفوعات (crise de balance des paiements).

✓ يعود هذا الانخفاض السريع والباعث على الانشغال للاحتياطيات من العملة إلى تضاعف غير مسبوق لصافي النفقات بالعملية للاقتصاد بحوالي 6 مرات ما بين سنتي 2010 و2017 لينتقل من واحد مليار دينار إلى 6 مليارات دينار، جزاء تضاعف نفقات الطاقة بأربع مرات من ناحية والانخفاض الكبير لكل من إيرادات السياحة وعائدات الفسفاط بحوالي 50 و75 بالمائة على التوالي.



قام البنك المركزي التونسي بإزاء هذه التطورات المقلقة على صعيد التوازنات الخارجية باتخاذ حزمة من الإجراءات تهدف إلى وقف التّزيف من العملة الأجنبية وتجنّيب البلاد خطر أزمة مدفوعات وشيكة.

ومن أبرز هذه الإجراءات:

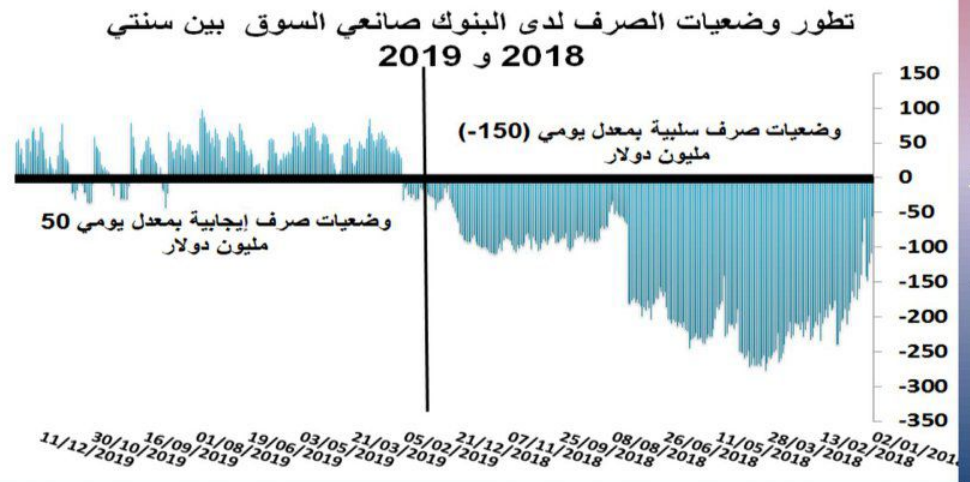
- التخفيض بشكل ملحوظ في حجم العملة الأجنبية التي يقوم عادة البنك المركزي بضخّها في سوق الصرف لتعديلها.
- العمل على الحد من الطلب على القروض بالدينار لتمويل الواردات، وذلك من خلال الترفيع السريع في نسبة الفائدة الرئيسية إلى جانب مختلف التدابير المتعلقة بإعادة التمويل وسياسة الضمانات ونسبة القروض من الودائع مع التقليل التدريجي في عمليات المبادلة بين الدينار والعملات الأجنبية.
- إدراج شبّاك جديد لإعادة التمويل طويل المدى (ستة أشهر) موجه لدعم تمويل القطاعات المنتجة.

ساهمت مختلف الإجراءات التي قام بها البنك المركزي التونسي في الحد من الطلب على العملة الأجنبية وفي خلق ديناميكية جديدة على مستوى السيولة في سوق الصرف.

✓ مكن تظافر مختلف التدابير النقدية التي قام بها البنك المركزي من جهة وتحسن أداء القطاعات المدرة للعملة الأجنبية لا سيما القطاع السياحي وتحويلات التونسيين بالخارج من جهة أخرى من احتواء تفاقم العجز الجاري، ومن ثمة عجز حاصل الدفعات الجمالية بالعملة الأجنبية الذي تقلص بحوالي 2 مليار دينار سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، ليسجل بعد ذلك حصلا إيجابيا بحوالي 2,8 مليار دينار سنة 2019.

✓ أفضت هذه التطورات على مستوى الدفعات الخارجية إلى إرساء ديناميكية إيجابية على مستوى سوق الصرف، تمثلت في تقلص حدة طلب المتعاملين على العملة الأجنبية من جهة وتزايد مبيعات العملة من قبل الشركات التونسية بحثا عن الدينار نظرا لندرته ولارتفاع كلفته، وذلك بعدما كانت تضارب على استمرار انخفاضه بشكل متسارع.

✓ ومن جهةها، تمكنت البنوك بفضل ارتفاع مبيعات العملة الأجنبية في سوق الصرف من تكوين مخزونات من العملة الأجنبية في شكل وضعيات صرف إيجابية يومية بلغت معدل 50 مليون دولار، وذلك مقابل وضعيات صرف سلبية يومية بمعدل -150 مليون دولار خلال سنة 2018.

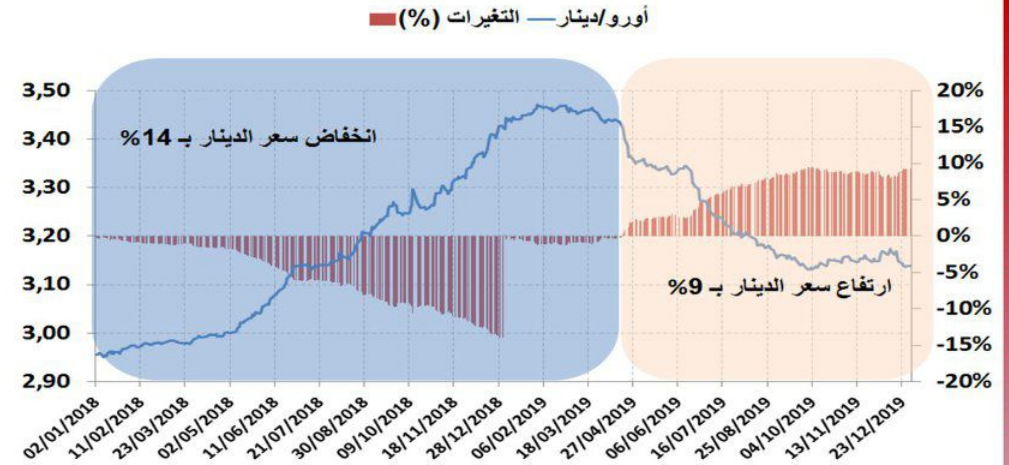


أفضت هذه الديناميكية الإيجابية على سوق الصرف إلى إرتفاع الدينار كما مكنت البنك المركزي من شراء مبلغ صافي من العملة لدى البنوك التونسية بلغ 550 مليون دولار.

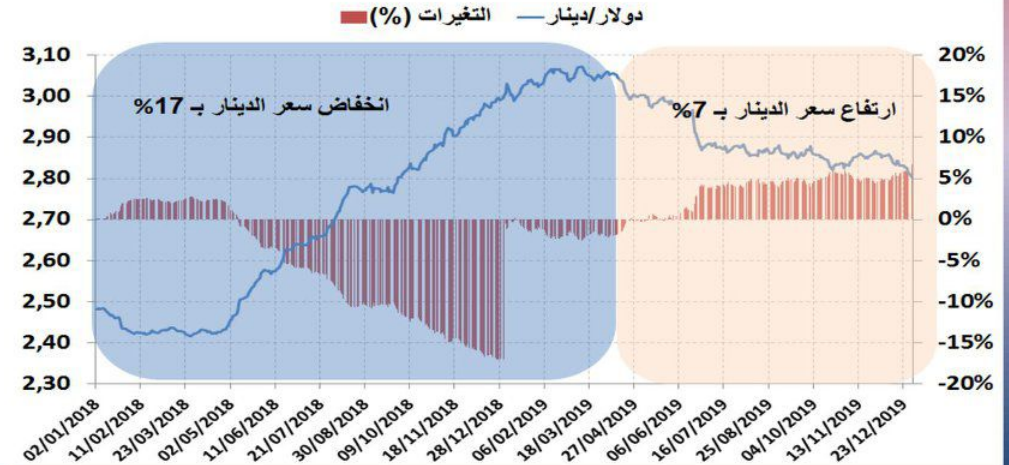
✓ تمكن الدينار التونسي بداية من الثلاثي الثاني من سنة 2019 من تصحيح مساره التنازلي المتواصل الذي شهده خلال السنوات 2016-2017-2018، حيث ارتفع في موفى 2019 إلى مستوى 3,14 دينار للأورو الواحد مقابل 3,50 خلال شهر فيفري 2019 و 2,80 دينار مقابل الدولار الواحد مقابل 3,10 في فيفري 2019، مسجلا بذلك ارتفاعا بمعدل 10٪ مقابل الأورو والدولار. وقد انتفعت العملة الوطنية من زيادة الطلب عليها ومن تراجع ملحوظ لسلوكيات المضاربة من قبل المتعاملين الاقتصاديين.

✓ ولأول مرة منذ سنة 2011، تمكن البنك المركزي التونسي بفضل هذه الوفرة من السيولة البنكية بالعملة الاجنبية من تعزيز الاحتياطات بشراء مبلغ صافي من العملة الاجنبية بلغ 550 مليون دولار خلال سنة 2019.

تطور سعر صرف الدينار مقابل الأورو خلال 2018 و 2019



تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال 2018 و 2019



حوصلة القطاع الخارجي

يعدّ ارتفاع مستوى الاحتياطات من العملة الأجنبية لدى البنك المركزي التونسي وتوقف المسار التنازلي للدينار نتيجة مباشرة للصبغة التقييدية التي تميزت بها السياسة النقدية وسياسة المالية العمومية منذ سنة 2018 والتي مكّنت من احتواء تفاقم اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية. ولكن تظلّ هذه التوازنات هشّة ولا يمكن الحفاظ عليها وتدعيمها إلا بالعمل سريعا على استحداث نسق النمو الاقتصادي بتنفيذ سياسات اقتصادية جريئة تتعلق بإنجاز الإصلاحات الهيكلية اللازمة والكفيلة بتنشيط كل محركات النمو.

التوجهات العامة فيما يتعلق بمراجعة تشاير الصرف

- يعترزم البنك المركزي القيام بجملة من التعديلات الرامية إلى استكمال تحرير العمليات الجارية وبعض عمليات رأس المال وإدخال مزيد من المرونة والشفافية على تراتيب الصرف. وتصنف هذه الاصلاحات حسب الاجراءات التي يجب اتخاذها في هذا المجال فمنها تلك التي يمكن للبنك المركزي التونسي القيام بها حيث لا تستوجب تنقيحا لمجلة الصرف وتقتصر على النصوص الترتيبية التي يسهل تنقيحها من الناحية الاجرائية. أما بالنسبة لمراجعة قانون الصرف التي تستوجب تنقيح القانون عدد 18 لسنة 1976 والنصوص التطبيقية فهي مرتبطة بالأساس بسياسة الدولة التونسية في هذا المجال والتي تنتهجها الحكومة.
- وفيما يتعلق بالإجراءات التي لا تندرج ضمن اختصاص البنك المركزي التونسي لوحده والتي يتأكد اتخاذها قصد تطوير أداء المؤسسة التونسية ونجاعتها والرفع في حجم مدخرات البلاد بالعملة والحد من تطور الاقتصاد الموازي فانه يقترح ما يلي:
 - اقرار عفو صرف على غرار ما تم في بعض البلدان التي تسعى الى الرفع من مستوى الادخار بالعملة الاجنبية ومن مصادر تمويل التجارة الخارجية.
 - العمل مع مختلف الهياكل المعنية على الرفع التدريجي لقيود الصرف التي لا تزال تعرقل بعض المعاملات مع الخارج بالنسبة للمؤسسات والأفراد.
- فيما يتعلق بالتدابير التي ترجع بالنظر إلى البنك المركزي التونسي، فقد تم في هذا الصدد اتخاذ جملة من الإجراءات خلال الفترة الممتدة بين 2018 و 2020 و تحديد حزمة قرارات جديدة سيعمل البنك على إدخالها حيز التطبيق على المدى القصير. ونخص بالذكر منها تلك المتعلقة بالعمليات التالية:

الاجراءات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية

الاجراءات المتخذة خلال 2018-2019-2020

العمليات والإطار القانوني ذو الصلة	الصعوبات المعترضة	الإجراءات المتخذة أو المقترحة
استثمارات الأجانب غير المقيمين بالبلاد التونسية:	رغم من تمتع المستثمرين غير المقيمين بضمان التحويل فإن الإشكال يمكن في اثبات التمويل بالعملة الاجنبية (بطاقة استثمار) و غياب نص ترتبي بخصوص الاجراءات التي يجب اتباعها لتحويل خاصة في ما يخص محصول التفويت في استثمارات الأجانب غير المقيمين.	إصدار المنشور عدد 14 لسنة 2018 المؤرخ في 26/12/2018 والمتعلق أساسا بـ بطاقة الاستثمار بوصفها الوثيقة البنكية التي تمكن المستثمرين غير المقيمين من الانتفاع بضمان التحويل وبتوحيد إجراءات إنجاز تحويلات العائدات المرتبطة بالاستثمارات المنجزة من قبل غير المقيمين بالعملة الاجنبية بالبلاد التونسية والمحاصيل المتأتية من إحالتها أو تصفيتها بكل حرية وتعزيز دور الوسطاء المقبولين في المجال.
التشجيع والتحفيز على تكوين المؤسسات الناشئة: مثل مشروع القانون حول النهوض بالمؤسسات الناشئة والصادر سنة 2018 أحد أبرز الإنتظارات التي يعلّق عليها الاقتصاد التونسي آمالا كبيرة من حيث توفير البيئة الملائمة التي تسمح بثمين الطاقات وبتنمية الأفكار والمشاريع التي يمكن أن تفضي الى نمو اقتصادي هائل.	لم يمكن الحساب المهني بالعملات والذي يتمتع به المتعاملون الاقتصاديون المصدرون من توفير المرونة والسيولة بالعملة الاجنبية اللازمين لممارسة مثل هذه الأنشطة. كما كان السقف السنوي المخصص لفائدة الشركات المقيمة بعنوان البطاقة التكنولوجية الدولية لتغطية نفقاتها عن طريق الإنترنت محدد بـ 10.000 دينار سنويا.	احداث حسابات بالعملة لفائدة المؤسسات الناشئة من أجل تمكينهم من الاحتفاظ بمواردهم بالعملة واستعمالها بحرية لتغطية النفقات بالعملة المتصلة بنشاطهم وانجاز استثمارات بالخارج دون التعرض الى مخاطر الصرف (منشور عدد 01 لسنة 2019 المؤرخ في 30 جانفي 2019) والترفع في المنحة السنوية القابلة للتحويل بواسطة البطاقة التكنولوجية الدولية لفائدة الشركات الناشئة من 10.000 دينار إلى 100.000 دينار (منشور عدد 02 لسنة 2019 المؤرخ في 30 جانفي 2019).
شروط ضبط النقد الذي يشترط به تحرير ودفع ائمان صادرات السلع والخدمات الى الخارج وغيرها من التعهدات التي تفضي الى مداخيل متأتية من الخارج:	يؤهل الفصل 29 من الأمر عدد 608 لسنة 1977 البنك المركزي لضبط النقد الذي يشترط به دفع ائمان الصادرات الى الخارج دون التطرق إلى موضوع عملة تحرير العقود والتعهدات مع الخارج.	إصدار الأمر الحكومي المتعلق بهذه المراجعة وقد تعهد البنك المركزي بإصدار منشور للوسطاء المقبولين في الغرض.

الاجراءات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية

الاجراءات المتخذة خلال 2018-2019-2020

العمليات و الإطار القانوني ذو الصلة	الصعوبات المعترضة	الإجراءات المتخذة أو المقترحة
إحداث مكاتب الصرف : قصد مزيد تعبئة الموارد بالعملية والقضاء على سوق الصرف الموازية تم الإقرار بإحداث مكاتب الصرف	عدم وجود نص ترتيبى يعنى بشروط الحصول على الترخيص في ممارسة نشاط مكاتب صرف وكيفية ممارسة هذا النشاط قصد استيعاب جزء من السوق الموازية .	اصدار منشوران يبينان شروط الحصول على الترخيص في هذا المجال وكيفية ممارسة النشاط والعمليات التي يمكن القيام بها مع تبسيط هذه الشروط و السماح للشخص الطبيعي في فتح أكثر من مكتب صرف يدوي.
تخصيص مبلغ سنوي قابل للتحويل لتغطية مصاريف رحلات العمرة: تم تحديد المبلغ السنوي بعنوان مصاريف العمرة بالعملية في حدود 30 مليون دينار منذ موسم 2016.	في ظل ارتفاع عدد المعتمرين التونسيين سنويا أصبح هذا المبلغ لا يسمح بتغطية المصاريف المنجزة بهذا العنوان.	تم الترفيع في هذا المبلغ من قبل البنك المركزي التونسي ليصبح 50 مليون دينار سنويا. بالتزامن مع انطلاق العمل بمنصة الدفع الالكترونية المعتمدة من قبل السلطات السعودية.
- تغطية مصاريف الإقامة بالخارج لفائدة منظوري الشركات المقيمة التي أبرمت عقود اشغال ودراسات ومراقبة وغيرها من الخدمات المنجزة بالخارج عن طريق الخصم من منحة أسفار أعمال المصدرين؛ - تحديد قائمة المنتفعين بمنحة أسفار أعمال الأنشطة الأخرى:	- لا يكمن لحقوق التحويل بعنوان منحة أسفار أعمال المصدرين تجاوز حد أقصى حدد بـ 500.000 دينار سنويا مما يستوجب الحصول حالة بحالة على ترخيص من البنك المركزي التونسي قصد الانتفاع بحقوق تحويل اضافية بهذا العنوان.	إحداث منحة اسفار اعمال «الصفقات المنجزة مع الخارج» بمقتضى منشور البنك المركزي التونسي عدد 03 لسنة 2020 وذلك في حدود 15% من ثمن عقد الصفقة المستخلص بالعملات القابلة للتحويل وتوسيع قائمة الأنشطة المنتفعة بمنحة الأسفار. وهو ما من شأنه التقليل من اللجوء الى تراخيص البنك المركزي وتمتع المتعاملين الاقتصاديين بمزيد من المرونة .
الحسابات بالعملية لفائدة التونسيين الذين يمارسون نشاطا مهنيا بالخارج دون ان يكتسبوا بعد صفة غير المقيم مع العلم ان هؤلاء الاشخاص لم يكن بإمكانهم سوى فتح حسابات بالدينار القابل للتحويل: يمكن للتونسيين الذين يمارسون نشاطا مهنيا بالخارج فتح حسابات أجنبية بالدينار القابل للتحويل رغم عدم اكتسابهم صفة غير مقيم على معنى تراتيب الصرف.	إن كانت هذه الحسابات تمكن أصحابها من إنجاز تحويلات إلى الخارج بحرية إلا أنها توجب تحويل العملات المزمع إيداعها بالحساب إلى الدينار مما يعرضهم إلى مخاطر الصرف ويجعل هذا الإجراء غير كاف لتشجيع هذه الفئة من التونسيين على إيداع مدخراتهم في حساباتهم بالبلاد التونسية.	تم إصدار الأمر الحكومي المتعلق بهذه المراجعة وقد تعهد البنك المركزي بإصدار منشور للوسطاء المقبولين في الغرض لبيان شروط فتح وتسيير هذه الحسابات.

الاجراءات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية

الاجراءات المتخذة خلال 2018-2019-2020

العمليات والإطار القانوني ذو الصلة	الصعوبات المعترضة	الإجراءات المتخذة أو المقترحة
التسوية المالية لتوريد وتصدير السلع: - يمكن إنجاز الدفع بعنوان توريد سلع بصفة مسبقة أو دفع تسبقات شريطة إصدار ضمان في إرجاع المبلغ موضوع الدفع من قبل بنك المزود غير المقيم لفائدة المورد المقيم. - غير أن إصدار هذا الضمان يصبح غير ضروري في حال توريد سلع مرتبطة بدورة الإنتاج للمورد المقيم، دون تحديد نسبة التسبقة. - تحديد الأجل القصوى لاستخلاص عائدات تصدير السلع بـ 30 يوما دون فرض وجوب إصدار ضمان أو فتح اعتماد مستندي لفائدة المصدر المقيم.	- إيداع مطالب رخصة في الغرض لدى البنك المركزي التونسي نظرا لغياب تحديد نسبة التسبقة أو رفض المتعاملين الاقتصاديين غير المقيمين إصدار الضمانات اللازمة. - صعوبة الدفع المسبق لتوريد منتجات ضرورية لدورة الانتاج واللجوء الى التراخيص المسبقة من البنك المركزي لتسوية اثمانها مسبقا. - تعدد المطالب المودعة لدى البنك المركزي التونسي بخصوص تمديد اجل استخلاص محاصيل التصدير.	اصدار المنشور عدد 02 لسنة 2020 قصد: - تحديد نسبة التسبقة بعنوان خلاص توريد منتجات بغرض استعمالها مباشرة في دورة إنتاج السلع والخدمات أو منتجات لازمة لتنفيذ صفقة عمومية في حدود 50% من القيمة الجمالية والتي تفوق الـ 20.000 دينار. - تحرير الدفع المسبق بعنوان توريد المنتجات المرتبطة بدورة الانتاج في حدود 20.000 دينار بالنسبة للعملية الواحدة وذلك قصد خاصة قصد تفادي تعطيل نشاط المؤسسات الصناعية و الذي يتطلب توريد منتجات يشترط إنجازها الدفع المسبق. - الترفيع في آجال استخلاص عائدات تصدير السلع من 30 إلى 60 يوما.
النفقات بالعملة المتعلقة بالصفقات المنجزة بالخارج من قبل المؤسسات العاملة بقطاعات الأشغال العامة والدراسات والخدمات الأخرى: يتم التحويل بحرية لتغطية مصاريف إنجاز الصفقات بالخارج في حدود المبالغ التي تمت اعادتها الى البلاد التونسية بعنوان ثمن الصفقة. (منشور البنك المركزي عدد 09 لسنة 2016 بتاريخ 30 / 12 / 2016).	نظرا للصعوبات المتأنية بالأساس من عدم توافق آجال الدفع والاستخلاص للصفقات ونظرا لارتباط التحويلات بشرط اعادة المحاصيل بهذا العنوان فان هذه الأخيرة تلتجأ الى ترخيص البنك المركزي لإنجاز التحويلات والايفاء بتعهداتها.	العمل على تحرير هذه التحويلات و اقرار المتابعة اللاحقة من قبل مصالح البنك المركزي وذلك قصد مزيد تشجيع هذه الشركات المصدرة.
إبرام القروض الخارجية بالعملة قصد تمويل الاستثمار ودفع النمو: يمكن للمؤسسات المدرجة بالبورصة أو المتحصلة على ترقيم إبرام بحرية قروض بالعملات تفوق مدتها سنة دون حد (10 م د في غير ذلك) بالنسبة لمؤسسات القرض وفي حدود 10 مليون دينار في السنة (3 م د في غير ذلك) بالنسبة للمؤسسات الأخرى.	- لم تعد الأسقف الحالية تفي بحاجيات الشركات وخاصة مؤسسات التمويل الصغير من التمويلات الخارجية وذلك في ظل وجود فرص الحصول عليها. - وجود صعوبات بعنوان تسديد هذه القروض على الرغم من إمكانية القيام بها بحرية وذلك في ظل غياب ما يثبت التمويل بالعملة لهذه القروض في أغلب الأحيان.	- العمل على الترفيع في هذه الاسقف بالنسبة لكل الشركات وخاصة منها مؤسسات التمويل الصغير؛ - توسيع المنصة الالكترونية المتعلقة بالاستثمارات بالعملة لتشمل بطاقات الاستثمار التي تثبت تمويل هذه القروض بالعملة وذلك قصد تسهيل شروط التحويلات بعنوان تسديد أصل الدين و كل الأعباء المتصلة به على أن يقوم البنك المركزي بالمتابعة اللاحقة.

الاجراءات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية

الاجراءات المتخذة خلال 2018-2019-2020

العمليات والإطار القانوني ذو الصلة	الصعوبات المعترضة	الإجراءات المقترحة
التحويلات الى الخارج المنجزة من قبل المؤسسات التونسية بعنوان الاستثمار بالخارج: حدد المبلغ الأقصى بهذا العنوان بـ 3 مليون دينار عند التمويل بواسطة الحساب المهني بالعملة بالنسبة للشركات المصدرة.	ضرورة مراجعة هذه الشروط والأسقف على ضوء معلومات دقيقة حول القيمة المحينة لهذا الصنف من الاستثمارات حتى تستجيب لمتطلبات تدويل الشركات التونسية.	إدخال تعديلات على الإطار الترتيبي المنظم لهذه التحويلات وذلك باعتماد مقاييس جديدة مرتبطة بالخصوص بالعوامل التالية: - الصلاية المالية للشركة المقيمة المستثمرة: - ارتباط الاستثمار بالانعكاسات الايجابية على الاقتصاد التونسي و ومدى انسجامه مع النشاط الاصلي للشركة.
مشروع بعث نظام دولي للدفع الإلكتروني بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالاقتصاد الرقمي بهدف تشجيع الصادرات عبر التجارة الإلكترونية و ادراج تونس من بين البلدان المنخرطة في هذا النظام و سيمكّن هذا المشروع من تفعيل الدفعات الإلكترونية الدولية:	- عدم نجاح مفاوضات البلاد التونسية مع منصة الدفع الدولي Paypal وإرجاء إعادة باب التفاوض إلى سنة 2022 ، - ضرورة تعاقد المتعامل الاقتصادي المقيم مع منصات الدفع الدولي وغيرها من أليات الدفع الإلكتروني بصفة فردية على حسب طريقة الدفع المعتمدة من قبل كل حريف أجنبي (Cartes ou Alternativ payment methods) في حين أنه وفي إطار تشجيع و تسهيل عمليات التصدير بالنسبة للمتعامل و كذلك تخفيف العبء المالي المرتبط بعملية الدفع الإلكتروني، فإنه من الأجدر تجميع مختلف وسائل الدفع بواسطة الاعتماد على وسيط (PPI).	- اختيار وسيط يكون من بين المتعاملين الاقتصاديين المقيمين و مختلف وسائل الدفع الإلكتروني، - تدخل البنك المركزي التونسي في إطار صلاحياته قصد ملائمة الإطار القانوني لظروف عمل الوسيط بالنظر إلى متطلبات منصة الدفع الإلكتروني Paypal أو غيرها.

الاستراتيجية الاتصالية للبنك المركزي في مجال الصرف:

انتهج البنك المركزي استراتيجية اتصالية جديدة منذ سنة 2018، تتميز بالانفتاح على محيطه الخارجي. و بالفعل فقد دأب البنك على تنظيم ملتقيات وورشات عمل بصفة دورية مع البنوك ومختلف المتعاملين الاقتصاديين هدفها مزيد التعريف بمجال الحرية الذي يمنحه قانون الصرف والإصغاء إلى مشاغلهم وذلك قصد إضفاء الفاعلية على القرارات الجديدة المتخذة في المجال.

كما أصبح البنك المركزي التونسي بمقتضى قانونه الأساسي لسنة 2016 يقوم باستشارة جل الأطراف المعنية بخصوص المناشير الجديدة المتعلقة بمجال الصرف وذلك قبل إصدارها.

نشاط مكاتب الصرف

التوزيع الجغرافي لمكاتب الصرف بالبلاد التونسية

* La région de Tunis englobe les gouvernorats de Tunis et de l'Ariana.



- رخص البنك المركزي التونسي لـ 77 مكاتب صرف موزعة على جلّ ولايات البلاد التونسية منها 63 مكتب دخل حيّز النشاط علما وأنّ عدد الأشخاص المتحصّلين على شهادة تكوين مسلمة من قبل أكاديمية البنوك و المالية قد بلغ 554. كما وقع تسجيل 104 شخصا لدى الأكاديمية قصد التكوين.

- هذا و قد تم بيع عملة لفائدة البنوك من قبل مكاتب الصرف الناشطة إلى غاية 31 ديسمبر 2019 ما يقارب 340 مليون دينار.

القطاع النقدي

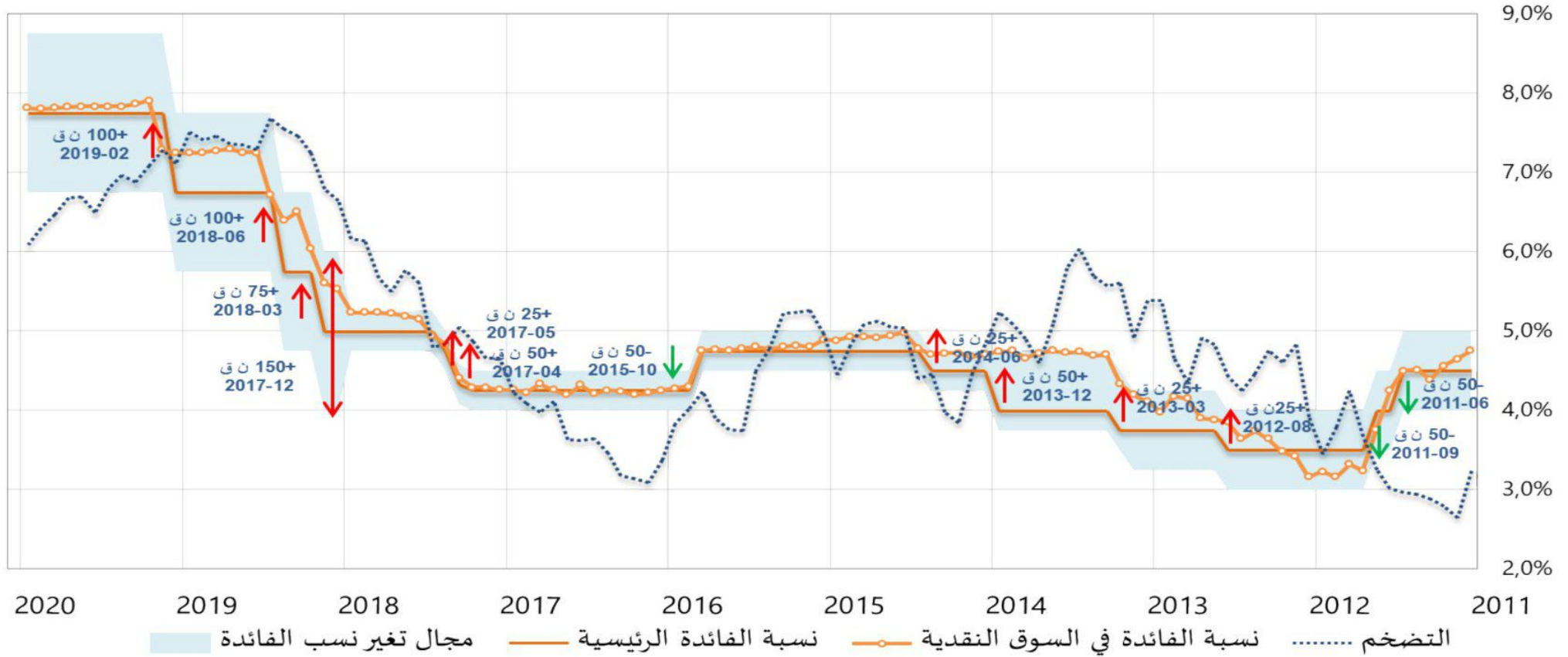
سياسة نقدية ذات طابع تقييدي لمجابهة الضغوط التضخمية

- أمام تزايد الضغوط التضخمية سنة 2017 وتفاقمها طوال سنة 2018 (انزلاق سعر صرف الدينار، ارتفاع الأجور في القطاعين العام والخاص، الترفيع في النسب الضريبية لاستعادة توازن المالية العمومية، ...)، شدد البنك المركزي التونسي منذ مطلع 2018 سياسته النقدية عبر الترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية في ثلاث مناسبات بـ 275 نقطة أساسية خلال 2018 و2019.
- كما فرض البنك المركزي في موفى سنة 2018 على البنوك نسبة احترازية كلية جديدة قصد التحكم في مخاطر السيولة وترشيد توزيع القروض.
- ويهدف هذا التشديد في مجال السياسة النقدية إلى التأثير على الاستباقات التضخمية (anticipations inflationnistes) باعتبار الطابع الاستمراري للتضخم وتفاقمه والذي من شأنه أن يضرّ بالنمو الاقتصادي ويؤدي إلى تآكل المقدرة الشرائية للمستهلك وقدرته على الادخار فضلا عن عرقلته لقرارات الاستثمار.

قيادة السياسة النقدية منذ سنة 2011

شدد البنك المركزي التونسي منذ مطلع 2018 سياسته النقدية وذلك بالترفع في نسبة الفائدة الرئيسية في ثلاث مناسبات بـ 275 نقطة أساسية خلال سنتي 2018 و2019.

قيادة السياسة النقدية منذ سنة 2011



مكنت حزمة التدابير التي أقرها البنك المركزي من اجتناب انزلاق نسبة التضخم وما لذلك من انعكاسات على دوامة الأجور والأسعار وكذلك على التوازنات الاقتصادية والمالية الكبرى للبلاد.

تطور التضخم الجملي والمؤشرات الرئيسية للتضخم الأساسي

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والبنك المركزي التونسي

بالانزلاق السنوي

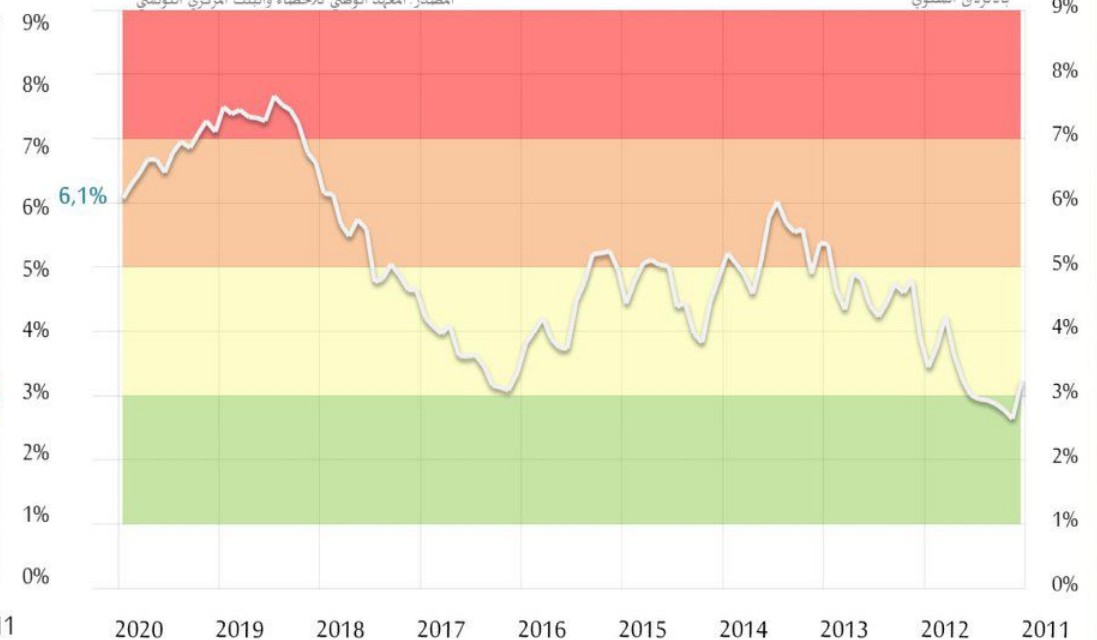


آخر البيانات: ديسمبر 2019

تطور التضخم الجملي

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والبنك المركزي التونسي

بالانزلاق السنوي

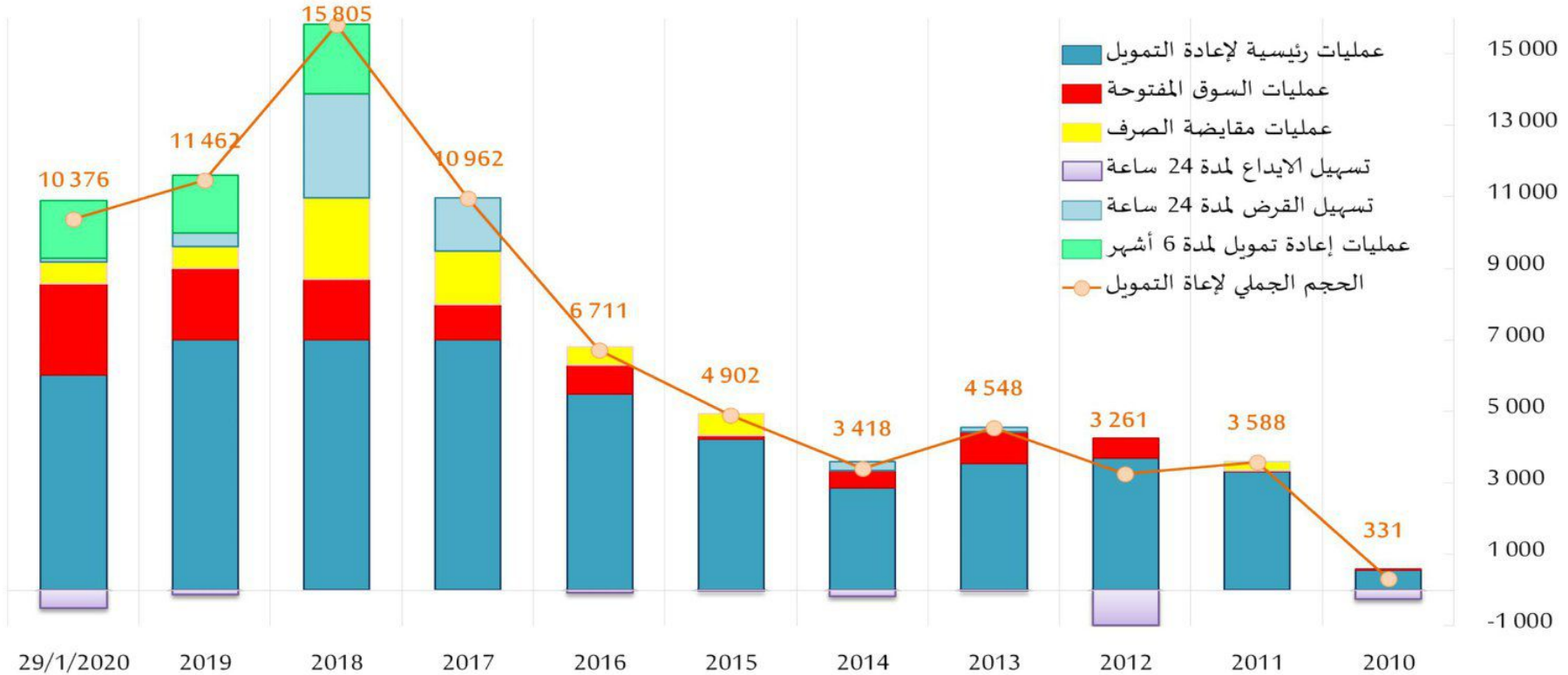


آخر البيانات: ديسمبر 2019

الحجم الجملي لإعادة التمويل

كما ساهم تشديد السياسة النقدية من قبل البنك المركزي في الحد من الارتفاع غير المسبوق للحجم الجملي لإعادة التمويل والرجوع به من 15,8 مليار دينار في موفى سنة 2018 إلى 11,5 مليار دينار نهاية عام 2019. مع العلم أن الحجم الجملي لإعادة التمويل يوم 29 جانفي 2020 ناهز 10,4 مليار دينار.

تطور الحجم الجملي لإعادة التمويل بملايين الدنانير (بيانات آخر الفترة)



آخر البيانات: 29 جانفي 2019

نسبة الفائدة التي تقترحها البنوك يوميا لتبادل السيولة فيما بينها بتاريخ 30 جانفي 2020

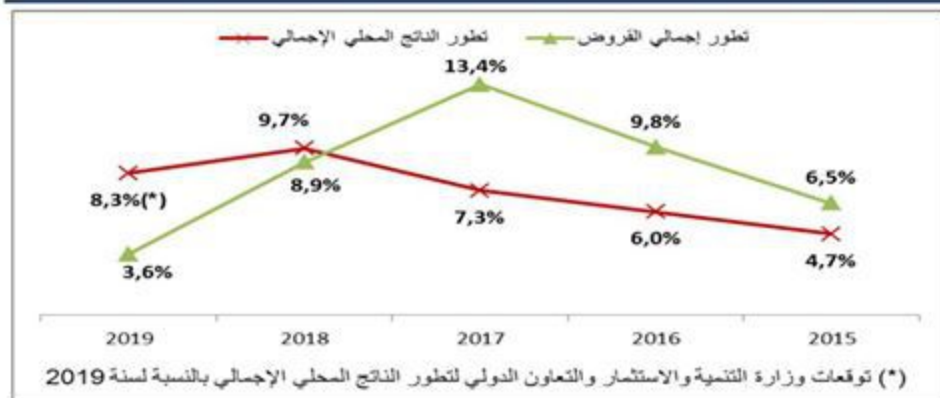


أهم الاستنتاجات

- على الرغم من استمرار مناخ اجتماعي وسياسي متوتر، تميزت سنة 2019 بظهور بعض البوادر الايجابية التي تنبئ ببدء استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي (تباطؤ التضخم، تقلص العجز المزدوج، ...)، والتي ساهمت في "تصحيح" سعر صرف العملة الوطنية وتدعم الموجودات الصافية من العملة الأجنبية التي فاق رصيدها 100 يوم توريد حالياً بعدما بلغ مستويات حرجة خلال سنتي 2017 و2018. وما كان بالإمكان تحقيق هذه النتائج دون مخزون الثقة التي تحظى به تونس لدى شركائها على الصعيد الدولي من بلدان شريكة ومؤسسات مالية عالمية ومستثمرين في الأسواق المالية العالمية. مع ذلك، فإن الحديث عن تجاوز الأزمة يقتضي التزام جميع الأطراف ببرنامج عمل شامل ومنسق وخطط سياسية واجتماعية واقتصادية ومالية، قادرة على اعادة تشغيل محركات النمو.
- إن الالتزام بتطبيق الاصلاحات الهيكلية المتفق عليها من شأنه أن يحسن من الأداء الاقتصادي ويدعم مصداقية الدولة ويعزز ثقة المستثمرين في الوجهة التونسية مما يسهل نفاذها للأسواق المالية.
- بالنظر إلى تطور أبرز المؤشرات الاقتصادية والمالية وأفاقها على المدى المتوسط، يبقى البنك المركزي متيقظاً حيال تطور الأسعار في الفترة القادمة، ولن يدّخر جهداً للرجوع بالتضخم إلى مستويات مقبولة وذلك باستخدام كل الأدوات المتاحة. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي قد عمل خلال السنوات الأخيرة على تحقيق استقرار أسس الاقتصاد بالتوازي مع الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية ولكن أضى من الضروري في الفترة القادمة الإسراع بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة من أجل العودة إلى الاستثمار ورفع قدرة النمو الكامن (croissance potentielle) إلى المستويات التي تمكن الاقتصاد من الخروج من معضلة النمو المنخفض.

نشاط القطاع البنكي

أهم مؤشرات تطور نشاط القطاع البنكي



توزيع القروض



- تبعاً لتشديد السياسة النقدية والتدابير الاحترازية الكلية المقررة من طرف البنك المركزي، تم التحكم في النسق التصاعدي لتطور القروض الذي كان يساهم في تغذية التضخم وتمويل الواردات.

- كما سجلت حصة القروض الممنوحة لفائدة الأشخاص الطبيعيين من إجمالي القروض تراجعاً مستمراً خلال السنوات الأخيرة.

أهم مؤشرات تطور نشاط القطاع البنكي تمويل المؤسسات العمومية



• استأثر القطاع العمومي بـ 57% من الزيادة في القروض المسجلة خلال سنة 2019 مقابل 10% و 15% خلال سنتي 2017 و 2018، وهو ما يمثل أثر مزاحمة (effet d'éviction) فيما يتعلق بتوزيع القروض البنكية على الناشطين في القطاع الخاص.

• تسارع نسق تطور التعهدات البنكية للمؤسسات العمومية منذ نهاية سنة 2016 يفسر أساسا بتطور القروض الممنوحة لتمويل نشاطها على غرار ديوان الحبوب والمؤسسات الناشطة في قطاع المحروقات.

• الانخفاض الهام لودائع المؤسسات العمومية منذ سنة 2013 يعود بشكل رئيسي إلى تراجع توظيفات مؤسسات الضمان الاجتماعي وتوظيفات شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي مما تسبب في انخفاض نسبة تغطية التعهدات البنكية للمؤسسات العمومية بودائعها من 138% سنة 2014 إلى 58% في نهاية سنة 2019.



إعادة هيكلة البنوك العمومية : مرحلة هامة في مسار إصلاح القطاع البنكي

الاشكاليات الهيكلية للبنوك العمومية

- ضعف منظومة الحوكمة وضعف قدراتها التنافسية
- الهشاشة المالية بالنظر لتراكم القروض المصنفة
- إطار تنظيمي غير ملائم وغياب نظام ناجع للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر
- ارتفاع معدل الأعمار وأهمية نسبة المغادرين للتقاعد وغياب نظام تأجير تحفيزي

2014-2012

إخضاع البنوك العمومية لمهام تدقيق شامل

2016-2015

رسملة البنوك العمومية المصادقة على برامج إعادة الهيكلة

2019-2016

تنفيذ برامج إعادة الهيكلة

- أرباح 378 مليون دينار بعنوان سنة 2018 مقابل 56 مليون دينار خلال سنة 2012
- تراجع حصة القروض المصنفة بثلاث نقاط مائوية
- تدعيم مؤشرات الصلابة المالية والسيولة

❖ تعتبر إعادة هيكلة البنوك العمومية تجربة رائدة للاعتبارات التالية:

- تنسيق تام بين الاطراف المعنية يعكس ارادة حقيقية للإصلاح
- إرساء مقومات حوكمة رشيدة واعطاء مجالس الادارة كل الصلاحيات في اتجاه مزيد من استقلالية القرار
- إرساء برامج إعادة هيكلة متكاملة (مالي، اجتماعي ومؤسساتي) واخضاعها لموافقة البنك المركزي التونسي
- إرساء اطار شفاف لمتابعة التنفيذ من قبل جميع الاطراف حسب صلاحياتها (البنك المركزي وزارة المالية ومجلس نواب الشعب)

❖ إن نتائج هذه التجربة تعتبر اجمالا ايجابية بالرغم من تفاوتها من بنك لآخر على مستوى مؤشرات الاداء والصلابة المالية بالاضافة الى التقدم في تركيز انظمة معلوماتية وهياكل تنظيمية أكثر نجاعة وسياسات تجارية تضاهي المتعامل بها في البنوك الخاصة

❖ تظل الاشكاليات العالقة متعلقة بالأساس بمسألتين: مديونية المؤسسات العمومية لدى هذه البنوك والاستخلاص على مخزون القروض المتعثرة والتي تتطلب ارادة فعلية لإيجاد حلول لهذه الملفات

يمكن الاستئناس بتجربة اصلاح البنوك العمومية كمنوال لاعادة هيكلة المؤسسات العمومية

الترقيم السيادي

ترقيم تونس من طرف الوكالات الدولية لتصنيف المخاطر

- تتولى حاليا ثلاث وكالات ترقيم إسناد ترقيم سيادي للمخاطر التونسية، وهي الوكالة الأمريكية "Moody's" والوكالة الأوروبية "Fitch Ratings" و الوكالة اليابانية "R&I".

الوكالة	الترقيم سنة 2010	الترقيم الحالي	الأفاق	تاريخ إسناد الترقيم
Moody's	Baa2	B2	سلبية	16 أكتوبر 2018
Fitch	BBB	B+	سلبية	27 جوان 2019
R&I	A-	BB	سلبية	4 سبتمبر 2019

- عرف الترقيم السيادي المسند من طرف هاته الوكالات منذ سنة 2011 تدهورا كبيرا بسبب الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد فضلا عن تدهور الوضعية الاقتصادية وتصادد الاحتجاجات الاجتماعية.
- شهدت سنة 2017 تدرج التصنيف السيادي من "درجة المخاطرة" إلى "درجة المخاطرة العالية" بالنسبة لوكالتي "Moody's" و "Fitch" ومن "درجة الاستثمار" إلى "درجة المخاطرة" بالنسبة لوكالة "R&I".
- خلال سنة 2018، حافظت وكالتا Fitch و R&I على نفس الترقيم مع تغيير الآفاق من مستقرة إلى سلبية، في حين قامت وكالة Moody's بالتخفيض من جديد في الترقيم السيادي لتونس مع تغيير للآفاق من مستقرة إلى سلبية.

أسباب التخفيض في الترقيم السيادي وتغير الآفاق خلال الفترة الأخيرة

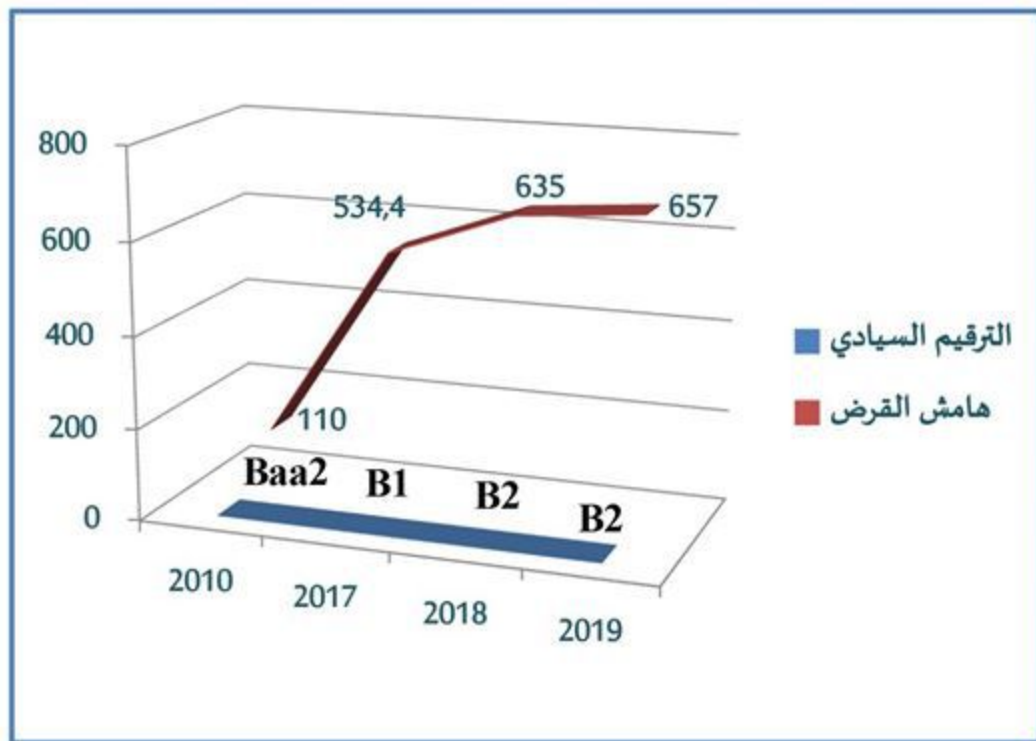
ترتكز العوامل الرئيسية التي أدت إلى تثبيت الآفاق السلبية للترقيم السيادي لتونس من طرف الوكالات الدولية لتصنيف المخاطر خلال السنة الفارطة على أهم العناصر التالية :

- استمرار الضغوط على السيولة الخارجية،
- ضعف هامش التصرف فيما يتعلق بالمالية العمومية والقطاع الخارجي،
- شكوك حول إحراز تقدم ملموس في مسار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، خاصة في ظل الوضع السياسي الراهن.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن هذه الوكالات قد حذرت من مخاطر عدم الاستقرار السياسي و الأمني والاضطرابات الاجتماعية والتي من شأنها أن تؤثر سلبا على قدرة الاقتصاد على الانتعاش والتحكم في الميزانية مع صعوبة إنجاز الإصلاحات الهيكلية مع الأخذ بعين الاعتبار ارتباط دعم المؤسسات المالية الدولية لتونس بتقدم الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي.

انعكاسات التخفيض في التقييم السيادي

تطور هامش القرض على اصدارات الدولة التونسية



- ارتفاع تكلفة تعبئة الموارد في السوق المالية الدولية بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة القروض المسندة من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية سواء للدولة أو المتعاملين الاقتصاديين.

- ارتفاع كلفة التأمين المسند من قبل شركات تأمين القروض والتجارة الخارجية.

- تأثير سلبي على الاستثمار ببلادنا.

العوامل التي من شأنها تحسين التقييم السيادي المسند إلى تونس

تتمثل أهم العوامل التي من شأنها تحسين التقييم السيادي المسند إلى تونس، والتي تمت الإشارة إليها من طرف وكالات التصنيف، خاصة في ما يلي :

- القيام بالإصلاحات التي تعزز الاستقرار المالي وتحد من المخاطر على الاقتصاد التونسي،
- تقليص العجز في الميزانية،
- الحد من منح ارتفاع الدين الخارجي والعمومي،
- الحد من العجز في الميزان الجاري والذي يقلص من حاجيات التمويل الخارجي ويحسن مخزون الاحتياطي من العملة الأجنبية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن للجانب السياسي وزن كبير في نموذج التقييم السيادي لوكالة Fitch في إطار الخصائص الهيكلية (53,6%) مما يحد من وزن الإنجازات الاقتصادية الحالية (تخفيض نسبة الدين العمومي والعجز في الميزانية والعجز الجاري وارتفاع قيمة الدينار) في ظل انعدام الاستقرار السياسي.

أهم المستجدات مع صندوق النقد الدولي

أهم مستجدات علاقة تونس مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج «تسهيل الصندوق الممدد»

برنامج تسهيل الصندوق الممدد: الاستيفاء بالمعايير الكمية



برنامج تسهيل الصندوق الممدد مدى تقدم الإصلاحات الهيكلية



أفضى استكمال المراجعة الخامسة للبرنامج في أفريل 2019 إلى صرف القسط السادس من القرض بقيمته 247 مليون دولار، ليصل بذلك إجمالي حجم الأقساط التي تحصلت عليها تونس منذ سنة 2016 إلى حوالي 1.6 مليار دولار.

تعطل وتيرة المراجعات مع الصندوق، في الفترة الأخيرة (المراجعة السادسة تأخرت لحوالي 6 أشهر) بسبب الانتخابات وعدم تكوين حكومة.

باعتبار أن المؤشرات الاقتصادية التي سيعتمد عليها تقييم البرنامج في إطار المراجعة السادسة تعتبر مبدئياً مقبولة، فإن المحادثات بين السلطات التونسية والصندوق متواصلة بهدف تقريب وجهات النظر والعمل على اعداد الظروف الملائمة للحكومة القادمة لإنجاح المراجعة السادسة.

أهم البرامج والمشاريع للفترة الحالية

المخطط الاستراتيجي 2019-2021

المخطط الاستراتيجي للفترة 2019-2021

- سعيًا منه إلى تحقيق رؤيته الاستراتيجية في أن يكون "بنكًا مركزيًا حديثًا و استباقيًا و فعالًا و مواكبًا للتحوّلات الاقتصادية و المالية" و لتعزيز إطار الحوكمة و الشفافية للبنك المركزي اعتمادًا على أفضل الممارسات الدولية سيما إذا أخذنا في الحسبان ما شهدته العشرة الأخيرة من تطوّرات و تغيّرات اقتصادية و مالية و رقمية، و انطلاقًا من قناعة راسخة و بناء على الدراسات المقارنة مع البنوك المركزية و التي تبين أنّ التّغيير «Transformation» عمل جماعي لا يستقيم دون مشاركة كل الاطراف المعنية تم اعتماد مقارنة تشاركية تنطلق من القاعدة «bottom-Up» لإعداد المخطط الاستراتيجي الاول للمؤسسة وذلك في إطار رؤية مشتركة تركز على قيم الشفافية و العدل و النزاهة و ترفع شعار «بنك مركزي تونسي موحد».

يرتكز هذا المخطط الاستراتيجي للفترة 2019-2021 على محورين متكاملين وهما :

1. "تطوير قدرات البنك المركزي للاضطلاع بمهامه على أكمل وجه" و الذي يهدف الى :

- وضع إطار حوكمة واضح و شفاف و ذي مصداقية لإدارة السياسة النقدية
- وضع آلية تنظيمية و تشغيلية على مستوى الاقتصاد الكلي للوقاية من المخاطر
- تطوير منظومة المدفوعات لتقليص استخدام النقد اليدوي في الاقتصاد.
- العمل على الرّفع التّدرجي لقيود الصّرف في حدود مجالات تدخل البنك المركزي التونسي
- تحسين تجميع المعلومات و استخدام البيانات
- التّسريع في اعتماد المعايير الدّولية المعمول بها

المخطط الاستراتيجي للفترة 2019-2021

2. "تحديث وتحسين التّصريف في ادارة موارد وقدرات البنك المركزي" و الذي يرنو الى :

- وضع منظومة متكاملة للتّصريف في المخاطر والمراقبة.
- جعل الرقمنة رافعة لتحديث البنك و تدعيم سلامته المعلوماتية.
- تدعيم ثقة الفاعلين الاقتصاديين و الشركاء الداخليين والخارجيين تجاه قرارات البنك المركزي.
- تصور و تطبيق استراتيجية تطوير و تثمين الموارد البشرية .
- اعادة تنظيم البنك حول هياكل واضحة و فعّالة و اضافة النجاعة على العمليات مع تحسين توزيع الموارد البشرية.

- وفي هذا الاطار تمت المصادقة من قبل مجلس ادارة البنك على 42 مشروع استراتيجي يندرج ضمن أهداف هذا المخطط تم اطلاق 21 مشروع منها سنة 2019 فيما دخلت حزمة المشاريع المتبقية حيز التنفيذ في شهر جانفي 2020.
- هذا وقد تم اتخاذ اجراءات عملية لقيادة و متابعة انجاز المشاريع الاستراتيجية من أجل ضمان نجاحها و تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة.

تطوير هيكلية وقدرات البنك

أهم الاجراءات الهيكلية التي تم اتخاذها خلال سنة 2019

تم خلال سنة 2019 اعادة هيكلة البنك المركزي التونسي بهدف تكريس مقومات نجاح برنامج تطوير المؤسسة وتنفيذ المخطط الاستراتيجي للفترة 2019-2021 وكذلك تعصير هيكله البنك اعتمادا على مهامه الجديدة المدرجة بالقانون عدد 35 لسنة 2016 المتعلق بتنظيم البنك المركزي التونسي:

في مجال تطوير قدرة اداء المؤسسة

- اعادة هيكلة البنك حول مجالات تدخله الأساسية:
- احداث وظيفة التخطيط الاستراتيجي و ادارة المشاريع
- هيكلة الاتصال
- تعصير ادارة الموارد البشرية
- احداث وحدة تكنولوجيايات المالية الحديثة (Fintech)
- تطوير ومراقبة نظم و وسائط الدفع

في مجال تحسين الحوكمة والشفافية

- احداث كل من وظيفة :
- الامتثال
- حماية مستهلكي الخدمات البنكية
- الشّمول المالي
- ادارة المخاطر

التفاعل الايجابي للبنك المركزي مع المؤسسات الناشئة
لدعم الابتكار في المجال المصرفي والمالي

سياسة البنك المركزي لدعم الابتكار في المجال المالي

1. أبرز التحديات:

• على الصعيد الاقليمي والعالمي:

1. نسق متسارع لاستخدامات التكنولوجيات الحديثة (فرص ومخاطر)
2. انتاج كم هائل من البيانات أكثر من أي وقت مضى
3. دخول شركات ذات صيت عالمي تنافس بشراسة المؤسسات المالية التقليدية ومتمكنة من تكنولوجيات الاتصال

• على الصعيد الوطني:

1. نقاط قوة:

- شبكة اتصالات متطورة = بنية تحتية واعدة
- كفاءات شبابية عالية متميزة في مجالات التكنولوجيا و المعلوماتية قادرة على الابتكار

2. نقاط قابلة للتحسن:

- نسبة اندماج مالي متواضعة (صعوبة في النفاذ واستعمال الخدمات المصرفية والمالية)
- استعمال مفرط للنقد في المبادلات التجارية.

سياسة البنك المركزي لدعم الابتكار في المجال المالي

2. الخيارات الاستراتيجية الممكنة : أمام هذه التحديات وتفاعلا مع المؤسسات الناشئة الناشطة في مجال الابتكار المالي، اعتمدت البنوك المركزية في العالم أحد الخيارات التالية :

- الانتظار (Wait and See).
- تيسير نشاط المؤسسات الناشئة في مجال الابتكار وخصوصا المالي (Facilitateur)
- تحفيز الابتكار بتوفير التمويلات اللازمة (Accélérateur)

- وتختلف هذه الخيارات من بلد الى آخر حسب ما تنص عليه القوانين المنظمة للبنوك المركزية والموارد المتاحة الى جانب مدى جاهزية المنظومة (Maturité de l'Ecosystème)

3. الخيار الاستراتيجي للبنك المركزي التونسي : وضع كل الآليات الممكنة لتيسير نشاط المؤسسات الناشئة في مجال الابتكار وخصوصا المالي حسب ما يقتضيه القانون المنظم للبنك المركزي وذلك للأهداف الاساسية التالية :

- تعزيز الاندماج المالي
- حماية المستخدمين من المخاطر
- الحفاظ على السير السليم للجهاز المالي
- دعم الابتكار في المجال المالي.

سياسة البنك المركزي لدعم الابتكار في المجال المالي

4. الآليات الفعلية لدعم نشاط المؤسسات الناشئة في مجال الابتكار وخصوصا المالي :

- ❖ **لجنة التقنيات المالية الحديثة:** تم إطلاقها منذ تاريخ 9 جانفي 2019 صلب البنك المركزي التونسي. وتضطلع لجنة التقنيات المالية الحديثة بدور جهة تنسيقية، حيث أنها تيسر للشركات العاملة في مجال التقنيات المالية الحديثة التفاعل مع أقسام البنك المركزي. وتتركب هذه اللجنة التي يرأسها محافظ البنك المركزي من منسق ونائب وممثلين عن الإدارات العامة المعنية بالبنك.
- ❖ **موقع الكتروني (BCT Fintech):** يهدف إلى تيسير التفاعل مع المؤسسات الناشئة وكذلك دعم نشاطها على الصعيد الوطني، والإقليمي والعالمي. كما سيتمكن من إعداد قاعدة بيانات خاصة بمؤسسات التقنيات المالية الحديثة لمتابعة نشاطها من قبل البنك المركزي.
- ❖ **مختبر الابتكار للبنك المركزي التونسي:** هو فضاء يتم فيه الالتقاء بالمؤسسات الناشئة الناشطة في المجال المالي لتجربة التطبيقات التي تستخدم تكنولوجيا حديثة وذلك بهدف فهم التعقيدات الموجودة، و رقمنة طرق عمل البنك المركزي وكذلك استباق التطورات في المجال المصرفي والمالي.
- ❖ **بيئة تجريبية تنظيمية (Sandbox réglementaire):** فضاء آمن للاختبار الحقيقي للتطبيقات المبتكرة مع حرفاء متطوعين ولفترة محددة من الزمن (من 9 أشهر إلى سنة)، تحت إشراف البنك المركزي التونسي. وستمكن هذه المبادرة البنك المركزي من فهم أوجه التعقيد في التكنولوجيات المعتمدة في مجال الابتكار المالي كما سيساعد بالأساس على إعادة صياغة وتعديل الإطار التشريعي إن اقتضت الحاجة. وفي جانب مواز، ستتمكن هذه المبادرة الشركات العاملة في مجال التقنيات المالية الحديثة من الامتثال للمتطلبات التنظيمية الجاري بها العمل.
- ❖ **مبادرات التنسيق والتعاون الدوليين:** وعيا منه بمزايا التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي في مجال التقنيات المالية الحديثة، يعمل البنك المركزي التونسي على التشاور وتبادل الخبرات مع العديد من المصارف المركزية والإقليمية والعالمية في ذات المجال.

التفاعل الايجابي مع المؤسسات الناشئة لدعم نشاطها وتعزيز فرص الاستثمار في مجال الابتكار المالي

5. المشاريع المستقبلية لدعم نشاط الكفاءات الشابة التونسية في مجال الابتكار المالي :

❖ من خلال مشاركته المنتظمة في اللجان الإقليمية (العربية والمغاربية،...) للتقنيات المالية الحديثة، سوف يعمل البنك المركزي التونسي على مزيد دعم إشعاع وانتشار الشركات الناشئة الناشطة في المجال المالي إقليميا ودوليا وكذلك سيعمل على تعزيز الساحة التونسية كمركز للتكنولوجيات والخدمات المالية العصرية في شمال إفريقيا.

❖ من خلال البنية التجريبية التنظيمية سيعزز البنك المركزي التونسي سلامة ونجاعة البرمجيات العصرية التي تعتمد التقنيات المالية الحديثة لتمكين المواطن والشركات من خدمات مصرفية ومالية ذات جودة عالية بكلفة أقل.

مبادرات البنك المركزي لتعزيز الاندماج المالي

مبادرات البنك المركزي لتعزيز الاندماج المالي

الاستراتيجية الوطنية للاندماج المالي (2018-2022):

يمثل الاندماج المالي تحدياً رئيسياً للتنمية الاقتصادية من خلال ما يتيح للأفراد والشركات من إمكانية النفاذ وبأقل تكلفة للمنتجات والخدمات المالية التي تناسب احتياجاتهم ومنها التمويل والادخار ووسائل الدفع والتأمين.

ساهم البنك المركزي التونسي إلى جانب أطراف فاعلة أخرى في وضع استراتيجية وطنية للاندماج المالي (2018-2022) تتمثل أهم محاورها في : المالية الرقمية عبر توسيع نطاق استعمال الخدمات المالية بالهاتف الجوال، و التأمين الصغير، و إعادة التمويل لفائدة مؤسسات التمويل الصغير، والاقتصاد الاجتماعي التضامني، والتثقيف المالي.

ولإضفاء مزيد من النجاعة في تنفيذ ما جاء في هذه الاستراتيجية، أحدث البنك المركزي التونسي منذ أفريل 2019 في هيكله التنظيمي الجديد وحدة تعنى بالاندماج المالي وحماية مستعملي الخدمات المصرفية.

مبادرات البنك المركزي لتعزيز الاندماج المالي

المسح الوطني للاندماج المالي

- **الأهداف:** تجميع بيانات دقيقة بهدف تقييم نسبة النفاذ واستعمال الخدمات المالية والمصرفية وكذلك جودتها.
- **المنهجية:**

- اختيار عينة واسعة النطاق (أكثر من 6 آلاف مواطن و 1500 شركة) وعلى كامل الأراضي التونسية.
- استعمال 22 مؤشرا لتقييم نسبة النفاذ واستعمال الخدمات المالية والمصرفية وكذلك جودتها

استنتاجات المسح بالنسبة للأفراد:

- ضعف استخدام الحسابات المفتوحة لدى المؤسسات ذات الطابع الرسمي : 91٪ من الأفراد ينجزون اقل من ثلاث معاملات شهرية على مستوى حساباتهم لدى المؤسسات المالية الرسمية.
- تفضيل واضح للسيولة النقدية : استعمل 17 ٪ فقط من التونسيين وسائل الدفع من غير السيولة النقدية مرة واحدة على الأقل شهريا واستخدم 3٪ من التونسيين بالفعل خدمة مالية عبر الهاتف الجوال.
- ثقة مهزوزة بالتزامن مع انطباع سيء عن الخدمات المالية : اعتبرت غالبية التونسيين أن هذه الخدمات بامضة و غير مناسبة لإحتياجاتهم و 53 ٪ فقط من التونسيين لديهم ثقة تجاه المؤسسات المالية الرسمية.
- مشكلة الشفافية و الحماية : يعتقد 27 ٪ فقط من التونسيين أنهم يمتلكون المعلومات الكافية لحماية أنفسهم أو رفع دعوى في صورة حدوث خلاف متعلق بالخدمات المالية.
- دراية دون المتوسط بالمجال المالي : تحصل التونسيون على معدل نتائج قدره 3,1 في مجال المعارف المالية.

مبادرات البنك المركزي لتعزيز الاندماج المالي

استنتاجات المسح الوطني بالنسبة للمؤسسات متناهية الصّغر :

- نشاط ضعيف على مستوى الحسابات: 25٪ فقط من المؤسسات متناهية الصّغر تقوم بإنجاز 3 معاملات شهرية على الأقل في حساباتها.
- هيمنة العمليات المنجزة نقدا : 34٪ من المؤسسات متناهية الصّغر تستعمل وسيلة دفع عوضا عن السيولة النقدية و 4٪ من هذه المؤسسات استخدمت بالفعل خدمة مالية عبر الهاتف الجوال.
- نقص المعلومات : تعتبر 70٪ من المؤسسات متناهية الصّغر أنها لا تتوفر على القدر الكافي من المعلومات لحماية نفسها أو رفع دعوى في صورة حدوث خلاف متعلق بالخدمات المالية.
- انطباع سيء عن الجودة : تعتبر 37٪ فقط من المؤسسات متناهية الصّغر أن الخدمات المالية تتماشى مع احتياجاتها وترى 49٪ منها أن الخدمات سريعة.
- الحاجة إلى التثقيف المالي : تحصل القائمون على المؤسسات متناهية الصّغر على معدل نتائج قدره 7/4 في اختبار المعارف المالية.

مبادرات البنك المركزي لتعزيز الاندماج المالي

انطلاقاً من هذه الاستنتاجات، اتضح أن تحسّن جودة الخدمات المصرفية يعد ضرورة حتمية بما يستوجب تعبئة كافة الجهود وذلك بهدف التوصل إلى تحقيق توافق بين العرض والطلب وتعديل مكونات تكلفة المنتجات والخدمات.

وفي نفس هذا السياق وعلى ضوء النتائج المذكورة، قرر البنك المركزي التونسي أن يدرج حماية مستهلكي الخدمات المصرفية وتعزيز الشفافية و تحسين مستوى المعارف المالية، ضمن أولوياته خلال السنوات القادمة.

مهمة جديدة للبنك المركزي التونسي: حماية المودعين ومستعملي الخدمات المصرفية

تم التنصيب على هذه المهمة بمقتضى :

- الفصل 8 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المتعلق بتنظيم البنك المركزي التونسي
- الفصل الأول من القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية

وإدراكاً منه لأهمية هذه المهمة الجديدة، سعى البنك المركزي التونسي إلى توفير كافة الموارد البشرية و المادية لإرساء منظومة قانونية ورقابية تشمل كافة جوانب الحماية قصد تعزيز وترسيخ أفضل الممارسات التجارية في هذا المجال. ولهذا الغرض وفي إطار مشروع إعادة هيكلة البنك المركزي التونسي، أحدثت وحدة للانندماج المالي وحماية مستهلكي الخدمات المصرفية التي ستساهم بالتعاون مع إدارات أخرى في صياغة مختلف جوانب حماية مستهلكي الخدمات المصرفية.

مبادرات البنك المركزي لترشيد التداول النقدي

مبادرات البنك المركزي لترشيد التداول النقدي

الاستراتيجية الوطنية لترشيد تداول الاموال نقدا (Decashing)

دخل الاقتصاد الوطني منذ الثورة في فترة انتقالية مطولة، مما أدى الى اللجوء بصفة مكثفة الى النقد كوسيلة دفع مفضلة لتسوية المعاملات بين المتعاملين الاقتصاديين مقابل عزوف ملحوظ عن استعمال وسائل الدفع غير النقدية

بالنظر الى التداعيات السلبية لتفاقم استعمال النقد اليدوي على الاقتصاد الوطني، تولى البنك المركزي التونسي بالتشارك مع كافة المتدخلين في منظومة الدفع على الصعيدين المالي والتقني، وضع استراتيجية وطنية متكاملة لترشيد تداول الاموال نقدا (Decashing)، تم تضمينها في تقرير يحتوي خطة عمل على المدى القصير والمتوسط.

لتسريع تنفيذ هذه الخطة في ما يهم المجال المصرفي، أحدث البنك المركزي لجنة موسعة مختصة تسمى "لجنة أنظمة الدفع والنقديات" تضم ممثلين عن كافة الاطراف المتدخلة في منظومة الدفع (الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية، شركة نقديات تونس، الشركة التونسية للمقاصة، الديوان الوطني للبريد) بمشاركة رئاسة الحكومة، من أجل إعداد خارطة طريق عملية

مبادرات البنك المركزي لترشيد التداول النقدي

الاستراتيجية الوطنية لترشيد تداول الاموال نقدا (Decashing)

- اصدر البنك المركزي التونسي منشورا تحت عدد 7 لسنة 2018 بتاريخ 30 جويلية 2018 يتعلق بممارسة نشاط الصرف اليدوي من قبل الاشخاص الطبيعيين عن طريق فتح مكاتب صرف، هدفه الأساسي توجيه جزء من العملة الأجنبية المتداولة في السوق الموازية نحو القطاع البنكي.
- اصدر البنك المركزي التونسي منشورا تحت عدد 16 لسنة 2018 بتاريخ 31 ديسمبر 2018 يتعلق بالقواعد المنظمة لنشاط وسير مؤسسات الدفع، ويهدف بالأساس الى تعزيز الاندماج المالي، مما يجعل "السوق" أكثر قدرة على المنافسة والمساهمة في الحد من تداول النقد.
- يقوم البنك المركزي التونسي حاليا بتعزيز التعاون والتنسيق مع البنوك المركزية للدول المجاورة (الجزائر وليبيا) قصد الحد من حجم المعاملات نقدا بالدينار التونسي المستخدم من قبل مواطني هذه الدول خاصة في المناطق الحدودية وتوجيهها نحو القطاع المصرفي.
- الانتهاء من اعداد دراسة لتطوير المدفوعات الرقمية في تونس بقيادة البنك المركزي وبالتعاون مع البنك الدولي ومكتب دراسات ، وذلك أساسا بهدف تحديد الشركاء والحلول الاستراتيجية المحتملة.

مبادرات البنك المركزي لترشيد التداول النقدي

الاستراتيجية الوطنية لترشيد تداول الاموال نقدا (Decashing)

يعمل البنك المركزي حاليا، بالتعاون مع جميع الاطراف المتدخلة في منظومة الدفع، على توفير متطلبات تطوير الدفع الإلكتروني (الدفع بواسطة الهاتف الجوال، الدفع بواسطة البطاقة...) وذلك بالخصوص من خلال :

- تجاوز الصعوبات التي تحول دون تحقيق "قابلية التشغيل البيني" (interopérabilité) في مجال الدفع الإلكتروني
- دراسة إمكانية التخفيض في تسعيرة الخدمات المصرفية المتعلقة بالدفع الرقمي،
- وضع إطار قانوني ينظم الرقابة على أنظمة ووسائل الدفع (surveillance des systèmes et moyens de paiement)، من خلال اصدار منشور هو الان في مرحلة متقدمة من الاعداد.

مبادرات البنك المركزي
لتيسير الدفع من الخارج
للخدمات والسلع المنتجة في تونس

مبادرة البنك المركزي لتيسير الدفع من الخارج للخدمات والسلع المنتجة في تونس

أهم التحديات التي تواجهها المواقع التجارية التونسية بخصوص عمليات الدفع من الخارج

- تعقيدات في التواصل، كل على حدة، مع أهم مزودي المحافظ الإلكترونية (wallets digitaux) في العالم مثل «PayPal»، و«G-Pay» و«Ali-Pay» ...
- عدم امكانية اعادة الاموال إلى تونس عند الدفع بحافظات الكترونية تابعة لشركة «PayPal» بعد فشل المفاوضات معها سنة 2017
- صعوبات في التأكد من مطابقة العمليات المنجزة من الخارج عبر الموقع الالكتروني مع العمليات المنزلة في الحساب البنكي
- صعوبات في كيفية تغيير أسعار الخدمات والسلع المعروضة على الموقع الالكتروني آليا حسب العملة المستعملة في بلد الحريف
- صعوبات في التصدي لعمليات التحيل والقرصنة المتأتية من الخارج عند القيام بالدفع من الخارج باستعمال المحافظ الإلكترونية
- صعوبات في اجراءات ارجاع السلع وكذلك الاموال عند حدوث اشكاليات بين الحريف والتاجر

مبادرة البنك المركزي لتيسير الدفع من الخارج للخدمات والسلع المنتجة في تونس

مبادرة البنك المركزي:

البحث في امكانية الاشتراك في بوابة عالمية للدفع من الخارج «Passerelle de paiement internationale» تمكن المواقع الالكترونية التجارية التونسية من التواصل بمرونة مع جل مزودي الحافظات الإلكترونية (wallets digitaux) في العالم دون الحاجة للنقاش مع كل مزود على حدة وستيسر هذه البوابة تجاوز كل العقبات المشار إليها أعلاه.

هناك عدد كبير من البوابات التي تسهل الدفع من الخارج للخدمات والسلع المنتجة في تونس.

لاختيار البوابة تم اعتماد 6 معايير:

1. التواجد الجغرافي للبوابة في العالم
2. سياسة التسعير (Tarification) التي تعتمد عليها
3. سياسة استرجاع الاموال المعتمدة (Refund)
4. مزودي الحافظات الالكترونية التي تتواصل معها البوابة
5. طريقة العمل ودرجة نجاعتها
6. السمعة والصلاية المالية و السلامة التقنية للبوابة

تطوير اشعاع البنك المركزي في محيطه الاقليمي

نشاط البنك المركزي التونسي على المستوى الإقليمي

كثف البنك المركزي التونسي من مساهمته في العمل الإقليمي المشترك بهدف تطوير علاقات التعاون والاستئناس بتجارب البنوك المركزية للبلدان الصاعدة و المتقدمة وكذلك المساهمة في اشعاع تونس وحضورها على المستوى الاقليمي والدولي :

- تكثيف التعاون الثنائي بالنسبة للمشاريع الاستراتيجية مع البنوك المركزية لكل من المغرب وفرنسا و أوكرانيا و اسبانيا وتركيا اضافة الى تقديم الدعم الفني لبنوك مركزية عربية وافريقية اخرى
- الدور الريادي للبنك المركزي التونسي لإعادة إحياء مجلس محافظي المصارف المركزية لدول اتحاد المغرب العربي وتكليفه بالأمانة الدائمة والاتفاق على تنفيذ خطة عمل تعتمد على أربعة مجالات رئيسية ذات أولوية مغاربية (التقنيات المالية الحديثة والشمول المالي ومكافحة تبييض الأموال والمالية التشاركية).
- على الصعيد العربي يمثل محافظ البنك المركزي التونسي الدول المغاربية في اللجنة المضيقية المكلفة من مجلس المحافظين العرب لإنشاء نظام دفعات المنطقة العربية ARPS.
- يترأس البنك المركزي التونسي مجموعة شمال إفريقيا المنبثقة عن جمعية البنوك المركزية الإفريقية للفترة 2019-2020 والتي تضم كل من مصر والسودان ودول اتحاد المغرب العربي.

مع الشكر